الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

<u>من إعداد الطلبة:</u>

بلالي أم الخير فيروز

ساسي عثمان

<u>تحت عنوان:</u>

العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

دراسة حالة العلاقة بين البنوك ***CNEP BANQIUE***، ***BNA***، وشركة التأمين ***CAAT***

<u>نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:</u>

أ.د. دحو عبد الكريم	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
د. يماني خالدية ليلى	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
د. حري خليفة	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

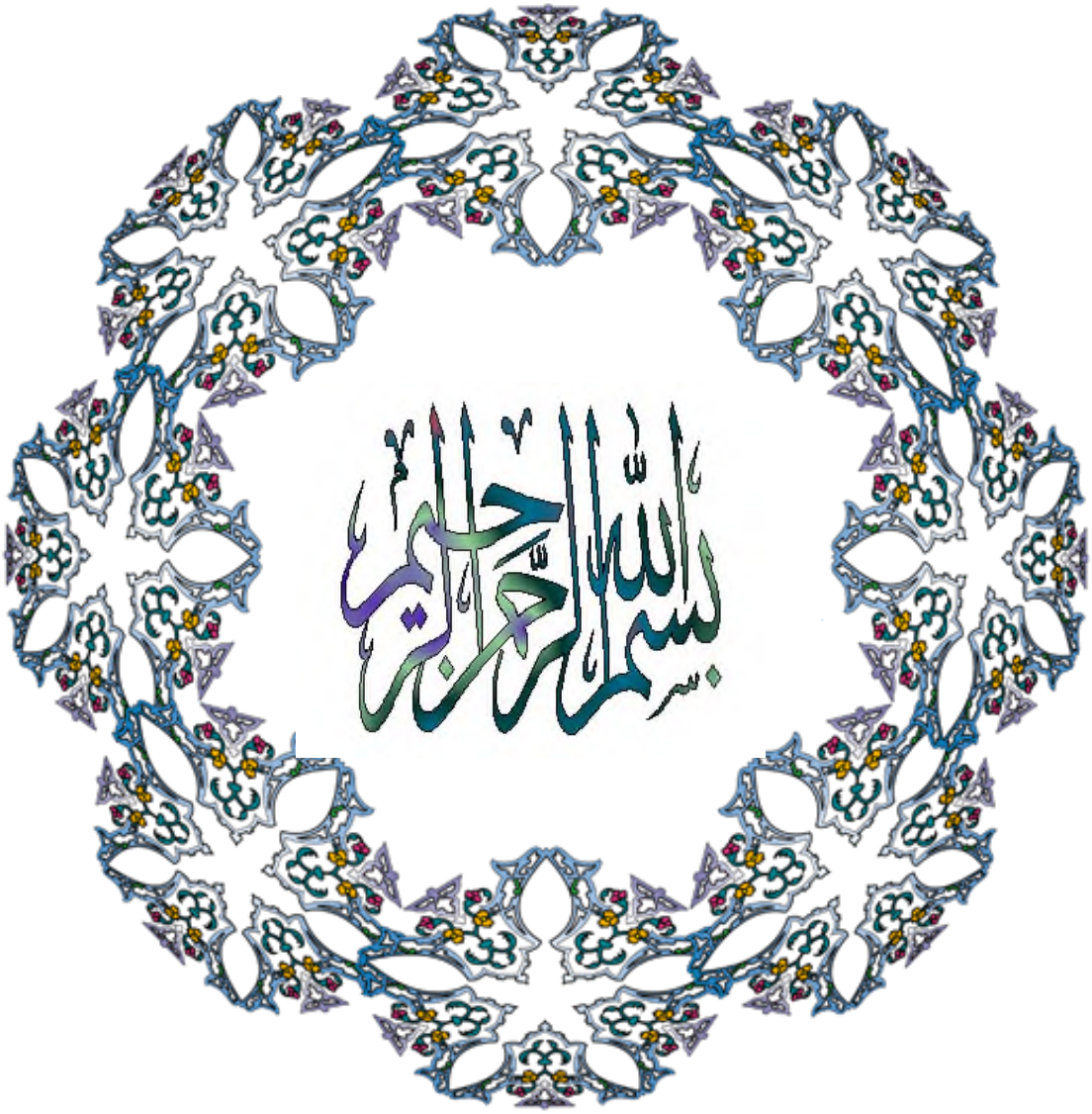
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ سورة إبراهيم، الآية: 07

فنحمدك ربي حمد الشاكرين، ونحمدك ربي حمد الذاكرين، ونحمدك ربي حمدا كثيرا مباركا ونحمدك على توفيقك لنا ومدنا للقوة والعزم لإنهاء هذا العمل المتواضع الذي نتمنى أن تتقبله منا.

واقتداءً بقوله صلى الله عليه وسلم: "مَن لَم يشكر الناس لمْ يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وإتمامه ولو بنصيحة.

ونخص بالذكر الأستاذة " يماني خالدية ليلى " لما قدمته لنا من توجيهات ونصائح.

واعترافا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة المشرفين على مناقشة هذا البحث.

وإلى كل من ساعدنا منت قريب ومن بعيد.

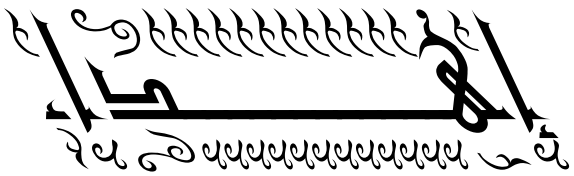

إلى مُهج القلب وقُرة العين وزينة الحياة

الدنيا

إلى الوالدين

أم الخير فيروز

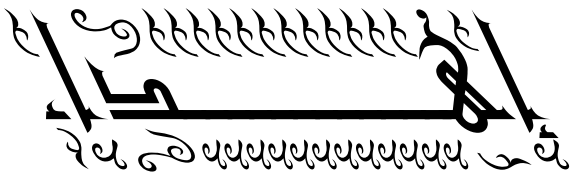

الحمد الله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى أختي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى كل من مدّ يد العون لي ولو بكلمة طيبة.

عثمان

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
مقدمة.....أ

الفصل الأول: الأسس النظرية المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين والعلاقة بينهما

تمهيد 4
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك 5
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك 5
المطلب الثاني: أنواع البنوك 7
المطلب الثالث: وظائف البنوك.....12
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين.....17
المبحث الأول: مفهوم ونشأة التأمين 17
المطلب الثاني: مفهوم وأنواع شركات التأمين 19
المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين 25
المبحث الثالث: العلاقة بين البنوك وشركات التأمين 29
المطلب الأول: أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك وشركات التأمين 29
المطلب الثاني: الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للبنوك.....31
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك لشركات التأمين 33
خلاصة 35

الفصل الثاني: دراسة حالة لنماذج العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

تمهيد 37
المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وعلاقته مع شركات التأمين 38
المطلب الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائريBNA 38
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت:"BNA TIARET" 41
المطلب الثالث: منتجات التأمين المتوفرة على مستوى BNA 43
المبحث الثاني: الصندوق الوطني الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط cnep banque وعلاقته مع شركات التأمين.....46
المطلب الأول: نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP Banque 46

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت 504 ... 48
المطلب الثالث: منتجات التأمين المتوفرة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك"52
المبحث الثالث: الشركة الجزائرية للتأمين CAAT وعلاقتها مع البنوك 54
المطلب الأول: نظرة عامة حول الشركة الجزائرية للتأمينات"CAAT" 54
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت226 CAAT 56
المطلب الثالث: تأمين القروض البنكية 56
خاتمة..... 60
قائمة المصادر والمراجع..... 64
الملاحق 67
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	النتائج المالية	38
2-2	النتائج التجارية	38
2-3	الهياكل الخاصة بالبنك الوطني الجزائري "BNA":	40
2-4	إحصائيات حول الشركة الجزائرية للتأمينات الوحدة مليون دج	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري **BNA**	39
2-2	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري"**BNA**"	42
3-2	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك": **CNEP Banque**	47
4-2	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت 504	49
5-2	الهيكل التنظمي للشركة الجزائرية للتأمينات "**CAAT**"	55
6-2	يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية وكالة تيارت	56

مقدّمة

ارتبط التأمين منذ ظهوره في القرن السابع عشر (17م) في المملكة البريطانية بعد حريق لندن الشهير بالممتلكات والعقارات، ومع تطور المعاملات الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى أنواع حديثة من التأمين تلبي الحاجة إلى التغطية والأمان، وعلى اعتبار أن البنوك التجارية أهم وظيفتها هي التمويل الذي يعد عملية ضرورية للاقتصاد وذلك عن طريق منح قروض سواءا للأفراد أو المؤسسات، فإن هذه الأخيرة ملزمة بتقديم ضمانات كافية في سبيل حصولها على القرض، حيث أدت البنوك الموافقة على الضمانات العينية كالعقارات والأصول إلا أن المخاطر المرتبطة بهذه الضمانات كتذبذب أسعار العقارات، فرضت على البنوك البحث على وسائل أخرى تسمح لها باسترجاع مبالغ القروض وفوائدها، وبين هدف شركات التامين في توسيع وخلق أنظمة تأمينية جديدة وحاجة البنوك إلى كفالة قروضها، ظهر تأمين القروض الذي يعكس دورا كبيرا وحيويا في الاقتصاد بدفع قسط لها، على أن تقوم نيابة عنه بضمان القرض بعد دراسة ملاءته المالية، الأمر الذي يسمح للبنك بتجاوز الثغرات التي تعاني منها الطرق التقليدية، وذلك بعدم انتظار الدائن لمدة طويلة حتى يتم بيع الأصل المرهون والحصول على حقوقه، عن طريق شركة التأمين كطرف ثالث لضمان حقوق للبنك عند تحقق الخطر.

والملاحظ أن الجزائر شهدت خلال البرنامج الخماسي الأخير 2009-2014 توسعا كبير في منح القروض الممنوحة في إطار مشاريع دعم الشباب وإنشاء شغل وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو للاقتصادي الوطني.

- **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا من السابق يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الجوهري التالي:

- **ما طبيعة العلاقة بين شركات التأمين والبنوك؟**

وانطلاقا من هذا السؤال ولغرض الإحاطة بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **هل العلاقة بين شركات التأمين والبنوك تعود بالمنفعة لكلا الطرفين؟**
- **هل يعتبر التأمين أفضل ضمان للقروض على اختلاف أنواعها؟**
- **ما مدى فعالية التأمين البنكي في البنوك وشركات التأمين؟**

- **الفرضيات:**

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، نطرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ايجابية بين شركات التأمين والبنوك.
- **الفرضية الثانية:** لا يعد مستوى فعالية التأمين البنكي في البنوك وشركات التأمين مرتفعا.
- **الفرضية الثالثة:** انتشار سياسة العلاقة عبر العديد من المؤسسات البنكية والتأمينية.

- **أسباب اختيار الدراسة:**

بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، كان اختيار هذا الموضوع للعديد من الأسباب نوجزها في:

- ميولي للتعرف على العلاقات بين شركات التأمين والبنوك.

- قلة الدراسات التي تطرقت إلى أثر شركات التأمين على البنوك.
- إدراكنا وقناعتنا بالدور التأميني في اقتصاديات الدول المتقدمة.
- محاولة دراسة أثر التأمين على متغيرات اقتصادية مثل منح القروض.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والبحث عن وصفات للتقليل من المخاطر التي تواجهها البنوك اليوم، بالإضافة إلى مكانة قطاع التأمين في اقتصاديات البلدان الرأسمالية على اعتبار الاقتصاد الجزائري.

- **أهداف الدراسة:**

بعد تحديد الأبعاد العامة للإشكالية المطروحة تسعى الدراسة إلى:

- تحديد أثر شركات التأمين على البنوك.
- التعرف على مختلف مخاطر القروض التي تواجهها البنوك.
- معرفة التحديات التي تواجه شركات التأمين والبنوك في هذا الميدان.

- **حدود الدراسة:**

تبرز الحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة في: 02 ماي 2023 إلى غاية 02 جوان 2023.

أما الحدود المكانية تتمثل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، البنك الوطني الجزائري (BNA).

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الموضوع وجدنا من الأنسب اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يرتكز على جمع البيانات العلمية، ومحاولة تحليلها وتفسيرها للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وذلك بوصف البنوك، وأهم مخاطر القروض التي تواجهها، مع وجود التأمين كبديل لمواجهة تلك المخاطر.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتأكيد أو نفي الفرضيات سوف يتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة فصلين كما يلي:

الفصل الأول: عموميات حول البنوك وشركات التأمين والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل La CAAT وبنك BNA، وCNEPBanque

الفصل الأول

الأسس النظرية المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين والعلاقة بينهما

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين
- المبحث الثالث: العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

تمهيد:

تعد البنوك وشركات التأمين أهم المؤسسات المالية نظرا لاتساع نطاق تدخلها وأهميته البارزة في المجال المالي، حيث تؤدي البنوك وظائف أساسية من قبول الودائع من الجمهور ومنح القروض، أما شركات التأمين فلها دور بارز من خلال عقود التأمين التي تكتتبها مع المؤمن لهم قصد تعويضهم عن الخسارة حال وقوع الخطر المكتتب في عقد التأمين التي تكتتبها مع المؤمن لهم قصد تعويضهم عن الخسارة حال وقوع الخطر المكتتب في عقد التأمين، وكذا المساهمة في عمليات الادخار والاستثمار والتمويل، فرغم وجود نوع من التمايز بين أنشطة البنوك وأنشطة شركات التأمين إلا أن لكلا النشاطين دور مهم وسمة مشتركة تتمثل في صناعة الخدمات المالية، فمن جهة تؤدي البنوك وشركات التأمين عديد الوظائف المشتابهة كالاستثمار والادخار والتمويل وتتبادل بعض الخدمات بينهما، ومن جهة أخرى هناك نوع من الاختلاف بينهما.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأسس النظرية المتعلقة بالبنوك وشركات التأمين والعلاقة الموجودة بينهما من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للبنوك

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

المبحث الثالث: العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

المبحث الأول: ماهية البنوك

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك

تعتبر البنوك قديمة النشأة، وقد مرت بعدة مراحل لتصل إلى ما هي عليه في الوقت الراهن وهذا ما سيتم عرضه الآن:

نشأة البنوك:

لم تكن نشأة البنوك في صورتها الراهنة، وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على إنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتوالى عمليات الإئتمان في صورتها الأولى، حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة، وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة، ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة[1].

حيث ظهرت مهنة الصراعة كحرفة قائمة بذاتها مع ظهور النقود واستخدامها من بين المجتمعات وترجع هذه الحرفة إلى عهد الإغريق قديما، وفي العصر الحديث، فهي ترجع إلى أواخر القرون الوسطى أين نشأت في شمال إيطاليا.

كبار التجار: حيث كانوا موضوع ثقة التجار، وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة فأتمنهم الأفراد واستودعوهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم.

المرابيون: كان المرابيون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغا من النقود وبما

الصاغة: كان الأفراد يتجهون إليهم في البداية للكشف عن عيار النقود المعدنية ثم تطور الأمر بعد ذلك فكانوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع، وبدأو يحصلون على الأموال بصفة وديعة لديهم في مقابل شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة أخرى هي أعمال الصرافة، وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم وهذا التطور يعتبر بمثابة وظيفة نقدية كانت الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية.

تلك هي النظم التي مهدت لنشأة البنوك وتظهر الفروق واضحة بين البنوك الحديثة والنظم السابقة، فالبنوك عند حد حراسة ودائع العملاء، كما كان يفعل كبار التجار ومنح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابيون، وإنما تقوم بكل هذه الأعمال إضافة إلى منح قروض من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تخلقها البنوك.

ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في إيطاليا، حيث تأسست بعض المصارف في فينسيا 1157م، جنوة 1407م، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف على تجارة المعادن

[1]– زينب عوض الله أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 97.

النفسية[1]، وبعدها تمت المطالبة في القرن السادس عشر بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، ففي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم " Bancodepa Pazzadihilta" وكان غرضه الأساسي هو حفظ الودائع وتحويلها عند لطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، وكذلك إجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية وتطورت وظائف البنوك من قبل الودائع وإقراض الأموال إلى خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي، وهكذا نشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان، وقامت إلى جانبها بنوك عديدة أخرى يقدم كل منها ائتمان من نوع معين.

ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الأول الأوروبية والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل، إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي[2].

مفاهيم عامة حول البنوك:

تعريف البنك اصطلاحا:

هي كلمة إيطالية الأصل (بانكو Banco) وتعني المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى في ما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان التي توجد فيه تلك المنضدة الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود[3].

تعريف البنك اقتصاديا:

هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، فهو همزة وصل بين المدخر والمستثمر، أي بين أصحاب الفائض المالي وبين أصحاب العجز المالي والذين هم في حاجة لاستخدام تلك الفوائض.

إلا أنه نتيجة لتطور واتساع حجم المعاملات المالية تبادل رؤوس الأموال تطورت الممارسات المصرفية، وتعددت أنواع المصارف واختلفت تخصصاتها، فظهرت تبعا لذلك العديد من التعريفات المختلفة، بحيث أصبح من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل ومنضبط لماهية البنك، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال ما يلي:

- هو مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والإسهام في إنشاء المشروعات[4].

---

[1]- أحمد رحيم شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 250.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1996، ط1، ص 43.

[3]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 24.

[4]- بشير علي تورقي، إدارة المصارف وتطورها، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط1، ليبيا، 2000، ص 27.

– هو مؤسسة مالية تتعامل في مجال إقراض الأموال قصيرة وطويلة الأجل، تعمل كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي، وتسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بالتعامل في سوق الإقراض وتقديم خدمات مصرفية متنوعة[1].

– هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف[2].

– هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية والتي مهمتها العادية والرسمية إجراء العمليات المصرفية، حيث تتجزأ في جميع رؤوس الأموال التي تستخدمها لحسابها الخاص وتحت مسؤوليتها في تسليم القروض للزبائن، إضافة إلى ذلك فإن البنك يفيد ويستفيد.

- **يفيد:** عندما يعيد استخدام ودائع المودعين فإن بذلك تحرك رأس المال ويزيد من إنتاجيته وهكذا فهو يفيد النشاط الاقتصادي الذي يدخل فيه.
- **يستفيد:** من خلال حصوله على قواعد وعملات وخدمات وأجور مما نستخلص من هذا التعريف أن البنك له صنفين من العمليات:

– تلف النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض بشكل ودائع إضافية حيث يكون البنك بذلك وسيط نقدي، ووضع طرق لتوزيع القروض أي ابتكار تقنيات كتمويل الودائع الجارية إلى إدخارات سائلة فيكون بذلك أيضا وسيط مالي[3].

– وبهذا يتضح أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية، أي يعتمد نشاطها على الأموال النقدية تقوم بدور الوسيط المالي بين من لديهم أموال، ولا يجدون التوظيف المناسب لها، وبين من تتاح لهم فرص التوظيف ولا يجدون التمويل اللازم لها، حيث تقوم بقبول الأموال (كودائع) من أصحاب القرائض المالية، وتعيد تقديمها (كقروض) إلى أصحاب العجز المالي والصدق الأساسي من قيام المصرف بهذا الدور هو السعي إلى تحقيق الأرباح الملاك والمساهمين في تأسيسه[4].

المطلب الثاني: أنواع البنوك

I- حسب طبيعة عملها:

1- البنوك المركزية:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، وهو الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والرأسمالي في أقطار العالم.

---

[1]- إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلتا للطباعة، ط3، مصر، 2002، ص 05.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود البنوك، دار النهضة العربية، مصر، ص 43.

[3]- http://islamlin.4007.com

[4]- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقلدية، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010، ص 25.

وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية لأن وجوده ضروري لتنفيذ السياسية المالية للحكومة، ويلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، كما يتمتع بالسيادة والاستقلال فهو يقوم حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مما جعل من الصعب تقديم دقيق موجز للبنك المركزي[1].

فالبنك المركزي فهو مؤسسة نقدية عامة، يحتل الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار "البنكنوت" وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل لها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من التأثيرات الهامة في التضامن الاقتصادي والاجتماعي، ويستند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية أحوال صرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة، فلابد أن تترك أثرها يتمتع بالقدرة على وضع خطة الإصدار، وحجم النقد المتداول، يشرف على تنفيذ هذه الخطة وهو المسؤول على غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية.

لا يهدف للتمتع كباقي البنوك وإنما تعتبر أرباحه من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، هدفه يجب أن يكون للمصلحة العامة، فغالبا يكون مملوك من طرف الدولة، له صلة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية.

2- البنوك التجارية:

يقصد بالبنك التجاري للمؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان ويطلق عليها في بعض الأحيان "بنوك الودائع" ويمكن تعريفها بأنها المنشأة والشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمان) بقصد الربح، حيث يلعب البنك دور الوسيط بين "المدخرين" و"المستثمرين" أو بين "المودعين" و"المستوردين" وثاني هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي[2].

كما يمكن تحديد خصائص البنوك التجارية فيما يلي:

- سعي البنوك التجارية إلى الربح عكس البنوك المركزية، حيث البنوك التجارية لها مشاريع رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات.
- إخلاق النقود المصرفية عن النقود القانونية:
  - النقود المصرفية: هي التي تصدرها البنوك التجارية تكون إبرائية وغير نهائية.
  - النقود القانونية: وهي التي تصدرها البنوك المركزية تكون نهائية بقوة التشريع.
- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.
- تعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدية.

---

[1] -http://islamlin.4007.com

[2]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

3- البنوك المخصصة (البنوك غير التجارية):

هي البنوك التي تعتمد على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها، حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا، كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها[1].

وتعرف أيضا بأنها من المنظمات المالية غير التجارية والتي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط لاقتصادي وفق القرارات الصادرة بتأسيسها، وتختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية لأن أنشطتها تحتاج إلى التمويل لأجل وخبرات خاصة لمعرفة طبيعة عملية النشاط الزراعي والصناعي والعقاري...الخ[2].

كما نميز البنوك المخصصة بعدة خصائص نذكر منها:

- يتمثل النشاط الرسمي لها في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.
- لا تعتمد على قبول الودائع تحت الطلب، وكأحد الأنشطة الرئيسية لها.
- تعتمد في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.
- قد يكون جانبا من أهداف هذه البنوك قوميا اجتماعيا، لذلك تساندها الدولة وتمنحها القروض بسعر قاعدة مميز[3].

وتنقسم البنوك المخصصة إلى:

أ- **البنوك الصناعية:** وهي البنوك التي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للفعاليات الصناعية، كما يمكن أن تسهم في تأسيس الشركات الصناعية.

ب- **البنوك الزراعية:** وهي البنوك التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات الزراعية[4].

ج- **البنوك العقارية:** وهي البنوك التي تخصص في توفير التمويل اللازم للاستثمار في قطاع التشييد والبناء سواء لأغراض السكن أو الاستخدامات الأخرى من خلال توفير القروض اللازمة للأفراد والجهات

---

[1]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الابتكار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2022، ص 53.

[2] -http://islamlin.4007.com

[3]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4]- فائق سفير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص ص 23-24.

والشركات التي تقوم بذلك، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبيا نراها تعتمد على مصادر طويلة الأجل أيضا[1].

4- بنوك الاستثمار والأعمال:

وهي البنوك التي تلعب دورا هاما في تمويل تجارة المشروعات الاقتصادية، حيث تقوم بمتابعة ومراقبة وتنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وأن عملياتها موجهة أساسا لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال.

وتتميز بنوك الاستثمار بـ[2]:

- تمويل وإدارة المؤسسات الأخرى بالإقراض.
- تعدد العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك في الوقت الحالي.

II- حسب فعالياتها:.

تنقسم البنوك حسب فعالياتها إلى بنوك الودائع وبنوك الأعمال:

1- بنوك الودائع:

عرف القانون الفرنسي لعام 1945م بنوك الودائع بأنها: "تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال قصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك، وتتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديين، حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري".

2- بنوك الأعمال:

كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها: "تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي هي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك".

وهكذا فإن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية وذلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القروض التي تصدرها وأن تشرف على إدارتها.

وإليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعهم على الأقل، غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هذه المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين[3].

III- حسب شمولها:

تنقسم إلى بنوك ذات فروع متعددة، وبنوك إقليمية:

---

[1]- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 377.

[2] -http://islamlin.4007.com

[3]- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص ص 67-68.

1- بنوك ذات الفروع المتعددة:

وهي التي تشمل فعالياتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الاعتمادات والتسهيلات.

2- بنوك إقليمية:

وهي البنوك التي تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية أو إقليم معين وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، وكذلك هي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسب تلك المنطقة"[1].

IV- حسب شكلها القانون وعلاقتها بالدولة: وتنقسم إلى:

1- بنوك عامة:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها للدولة (القطاع العام) وتنشأها الدولة مثل: البنك المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام كما سبق ذكره.

2- بنوك القطاع الخاص:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد والهيئات والشركات (أشخاص طبيعيين أو معنويين)، حيث لا تشترك الدولة والمؤسسات العامة في ملكيتها أو إدارة هذه المجموعة وتمنح البنوك التجارية، بالإضافة إلى بعض بنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص.

3- بنوك مختلطة:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها للقطاع العام والخاص معا؛ أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء إدارة مثل هذه البنوك وعادة ما تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من البنوك لتضمن السيطرة عليه[2].

V- من حيث حجم النشاط: وتنقسم إلى:

1- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد ممكن منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا

[1]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، ويتم من خلالها خلق المنافع الزمانية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل مع الأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي[1].

VI- من حيث الجنسية: ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من البنوك بالاعتماد على جنسيتها وهي:

1- البنوك الوطنية:

وهي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها، ويقع مركزها الرئيسي فيها، ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا، أي أن تكون ملكيتها لأشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرصدتها سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين.

2- البنوك الأجنبية:

وهي البنوك التي تتمتع بجنسية غير جنسية البلد الذي تمارس فيه أعمالها، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي، وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات وأفراد أجانب.

3- البنوك الإقليمية:

وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة، أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات دول الإقليم الواحد.

4- البنوك الدولية والصناديق الدولية:

وهي البنوك ذات الصفة الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الدولي الاستثمار والتمويل، بنك التسويات الدولي، حيث تنبثق هذه البنوك عن هيئات دولية[2].

المطلب الثالث: وظائف البنوك:

تتمثل في قبول الودائع وتنمية الادخار مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق خطة التنمية، تقديم الخدمات المصرفية.

I- وظائف البنك المركزي:

يمكن إجمال أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي فيما يلي:

1- إصدار العملة:

يعتبر البنك المركزي البنك الذي ينفرد بحق إصدار النقود المصرفية ويعتبر هذا الانفراد وثيقة الصلة بتطور طبيعة الأوراق النقدية ويقوم البنك بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول، ويشرف على تنفيذ الخطة، وهو أيضا المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية.

[1]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2- بنك الحكومة:

إنها أحد الوظائف الأساسية التي يمارسها البنك المركزي، فهو يتولى مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فبصفقة بنك الحكومة فهو يقوم بـ:

- مسك حسابات الحكومة، فهي تودع فيه ودائعها.
- افتراض الحكومة عند الضرورة، عند مواجهتها عجزا في ميزانياتها.
- الإشراف على الاكتتاب في القروض الحكومية كما يقوم بعملية خدمة هذه القروض أي دفع فوائدها في مواعيدها.
- يقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية، فهو مسؤول مسؤولية تامة بتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن[1].

3- بنك البنوك:

حيث تحتفظ البنوك لديه بأرصدتها الفائضة عن حاجتها وهذا ما يساعد على إجراء التسويات النقدية من حقوق وديون للبنوك فيما بينها، وذلك عن طريق المقاصة، كما أن البنوك تلجأ إليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك في أوقات الأزمات، ولهذا يقال أن البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني.

4- تنظيم الائتمان:

إن البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب لتنظيم الائتمان وذلك عندما تكون البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان أي خلق النقود المصرفية، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية، فيقوم البنك المركزي بعمله لينظم الائتمان وذلك بالطرق والوسائل التالية:

- **سياسة سعر الخصم:** حيث إذا أراد البنك المركزي تقليل كمية الائتمان فإنه يرفع سعر الخصم، أي سعر الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك الأخرى إليه، وهذا الارتفاع يقلل من التجاء البنوك إلى خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي وهو صدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومنه تقل الرغبة في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح[2].
- **سياسة السوق المفتوحة:** يعتمد عليها البنك المركزي للتقليل من احتياطات المستثمرين الذين يشترون الأوراق المالية، وبذلك تقل قدرتهم على منح الائتمان، فبذلك يحد البنك المركزي من الائتمان والعكس صحيح لزيادة كمية الائتمان.
- **سياسة تغير نسب الاحتياطي:** حيث يقوم البنك المركزي بتغيير الاحتياطي، فهو يرفعها في حالة الحد من قدرة البنوك على الاقتراض ويخفضها في الحالة العكسية.

---

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص 33.

II- وظائف البنوك التجارية:

1- بقبول الودائع وتنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع (ودائع الأفراد والهيئات) التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، ويمكن تقسيم أنواع الإبداعات التي يقدمها والمودعون إلى البنك التجاري إلى 4 أقسام وهي:

أ- حسابات جارية (دائن): الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص طبيعي أو شخص معنوي، حيث تعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

ب- حسابات صندوق التوفير: تشجيع البنوك التجارية العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء التي تمنحهم بعض المميزات مثل: دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ومعدل الفائدة التسوية الذي تعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

ج- حسابات ودائع (بإخطار): تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء واختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

د- حسابات ودائع (لأجل): بعض العملاء في غير الحاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجأ إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد، حيث تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم مع هذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله فكلما زاد أجل الوديعة زاد معدل الفائدة[1].

2- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية:

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنمية ما يلي:

أ- تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل: تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، حيث تطالب البنوك التجارية العملاء في معظم

[1]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى تتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

ب- المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس الأموال، هذه المشروعات تلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.

ج- الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى، تمول السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي.

ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين ثلاثة أنواع من العوامل الرئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار حين إقرار سياسة الاستثمار وهي:

- **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك[1].
- **الأمان:** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.
- **السيولة:** البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية التي تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات ديون قصيرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

3- تقديم الخدمات المصرفية:

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء هي:

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.
- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل: شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.

[1]- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 50.

– تقوم البنوك التجارية بتقديم عديد من الخدمات تمثل إصدار خطابات لضمان للعملاء والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فهي تتمثل في:

– قروض استهلاكية، خدمات الإرشاد والنصح المالي، إدارة النقدية للمشروعات، التأجير التمويلي، المساهمة في تمويل المشروعات، بيع الخدمات التأمينية، تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم، تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية[1].

[1]– محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المبحث الثاني: شركات التأمين

المبحث الأول: مفهوم ونشأة التأمين

يعتبر التأمين أحد فروع علم الاقتصاد التطبيقي وهو بالتالي أحد الفروع العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى تقديم وتسهيل المزيد من الحلول المشاكل التي تعترض حياة الأفراد، ومن هنا فإن تعريف التأمين يستدعي أن يغطي المجالات الرئيسية لعملية التأمين سواء في نواحيها القانونية أو الاقتصادية أو الصيغة الفنية التي تتميز بها عملية التأمين ومن هنا كان منطقيا أن يحاط التأمين بكثير من التعاريف المختلفة، بل يختلف عن رجال التأمين وهو ما سنتناوله فيما يلي:

1-1- التعريف القانوني للتأمين: يعرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو غير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أيّة دفوع مالية أخرى".

1-2- التعريف الاقتصادي للتأمين: يسير الاقتصاد ديون في العصر الحديث في تعريفهم للتأمين وراء الرياضيين فيقولون "التأمين عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك فإنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه"، وفي مكان آخر يؤكد، "إنّ التأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استعباد عدم التأكد وذلك بالتأمين في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة."

1-3-التعريف الفني: تقوم عملية التأمين على قواعد فنية أساسها تنظيم التعاون بين المؤمن والمؤمن له من خلال الاعتماد على طرق رياضية كالاجتماعات وقانون الأعداد الكبيرة وعمليات التنبؤ وتسيير المخاطر.

ومن خلال عرض مختلف التعاريف حول مفهوم التأمين سنحاول تقديم تعريف شامل بأن "التأمين هو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشأة من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقيق الأخطار المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يعتمد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها وذلك في مقال أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية واحصائية معروفة[1].

نشأة التأمين:

يتعرض الانسان منذ القدم لأخطار عديدة ينتج عن تحقيق مسببتها بخسارة مالية قد تصيبه أو تصيب أسرته أو غيره، وعادة ما تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية لا قدرة الانسان على منع تحقيقها وإن تحققت قد لا يكون في قدرته تحمل نتائجها وحده من هنا ظهرت حاجة الانسان إلى وسائل

[1]- أسامة عزمي، سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 83.

عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هذه الأخطار وذلك بالحيلولة دون وقوعها أو بالتقليل من معدلاتها وآثارها.

ويعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار، فالتأمين هو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة، ومن الثابت أن قدماء المصريين هم أوّل من عرفوا التأمين، حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد وأوراق الردى أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسيم الوفاة والدفن من تحنيط الجثث وبناء وتجهيزات للقبور بكافة مستلزمات الحياة اعتقادا بالحياة الأخرى بشرط احتفاظ الموتى بأجسادهم سليمة وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد فهذا هو تفكيرهم للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مثل هذه الجمعيات والتي تقوم على نوع من التعاون بين الأعضاء يقضي بتعاون الكل في تحمل الخسائر التي حدثت للبعض نتيجة تحقق خطر الوفاة.

وفكرة التعاون السابقة تتشابه إلى حد ما مع وسيلة التأمين بالصورة التي هي عليها في وقتنا الحاضر وفي الحضارات القديمة كحضارة الاغريق والبابلين والأشوريين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر ولكن بسبب مخاطر البحر ومخاطر القرصنة البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسعى بقرض السفينة أو قرض البحري. وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها هذا القرض أن يقوم صاحب السفينة باقتراض مبلغ من المال الضمان السفينة والشحنة البحرية من بعض الأشخاص المغامرين" "عاشقي المخاطر" ويتم الاتفاق فيما بينهم بأنه إذا وصلت السفينة سالمة إلى ميناء الوصول فإنّ المفترض يتحمل أصل القرض مضاف إليه فوائد مرتفعة.

ولكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة فيضيع على المقترض قيمة القرض ومن هنا فإننا نلاحظ أن هناك تشابه بين القرض البحري أو قرض السفينة والتأمين المعاصر من عدة جوانب هي:

1-الفكرة التي يقوم عليا القرض البحري هي تحويل الخطر من صاحب السفينة أو الشحنة إلى المقترض وهذه نفس فكرة التأمين المعاصر.

2- تجميع المقترض لعدد كبير من القروض البحرية يعمل على تحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي يعتبر أساسا علميا سليما للتأمين.

3- الفرق بين سعر الفائدة المرتفع والذي كان يصل 20% وسعر الفائدة السائد بالسوق يمكن اعتباره بمثابة قسط التأمين أي مقابل تغطية الخطر.

4- توافر عناصر قابلية التأمين مثل: احتمالية الخطر ومستقبلية الخطر وكون الخسارة المتوقعة مادية وليست معنوية واستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى وقد ساعد على ذلك ازدهار التجارة والتبادل الدولي وقد تطور بعد ذلك إلى الصورة التي يوجد عليها التأمين البحري وذلك بصدور قانون التأمين البحري الانجليزي سنة 1601م.

وظهرت أهمية التأمين ضد الحريق بعد حريق لندن الشهير عام 1666م الذي أتى على 85% من مباني المدينة، حيث التهم هذا الحريق 13000 منزل و 100 كنيسة، وكان نقطة الانطلاق في نشوء التأمين ضد خطر الحريق في انجلترا لينتشر بعد ذلك في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وتعتبر وثيقة الحياة باسم المواطن الانجليزي وليام جيمس والتي صدرت عام 1585م أقدم وثيقة أمكن رصدها للتأمين على الحياة.

وظهرت بعد ذلك أنواع أخرى من التأمين منذ أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية وتأثر النشاط الصناعي باستخدام البخار والآلات البخارية وما نتج عن ذلك من انشاء المصانع الكبيرة والمجهزة بآلات ومعدات لم تكن معروفة من قبل، حيث بدأت شركات التأمين المساهمة في الظهور بعد أن كانت الجمعية التعاونية هي الأساس، وظهر التأمين على الحياة الصناعي ثم تبعه التأمين على الحياة الجماعي كما بد أن تأمينات الحوادث الشخصية في ظهور وازدادت أهميتها بإختراع القطارات والسيارات والطائرات، وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بتأمين وسائل النقل نفسها من أخطار التصادم والسرقة والحرق وظهر تأمين السيارات وتبعه تأمينات السرقة ونفوق الماشية والتأمينات الهندسية.

وبالنسبة للتأمين الاجتماعي فقد ظهر بهدف حماية الطبقة العاملة من أخطار الوفاة والعجز والشيخوخة والمرض واصابات العمل والبطالة والتي كانت تؤدي إلى انقطاع دخل العامل وتقوم فكرة التأمين على أساس أن أخطار التي تعتبر بالنسبة للمجموعة الكبيرة شبه مؤكد الوقوع من هنا فإن للتأمين خاصيتان رئيسيتان هما[1]:

1- تحويل الخطر من الفرد إلى المجموعة.

2- توزيع الخسائر على جميع أعضاء المجموعة.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع شركات التأمين

أولا: مفهوم شركات التأمين

يلجأ الناس إلى شركات التأمين للاستفادة من المبلغ الذي تقدمه لهم هذه الشركات كتعويض عن بعض الأخطار التي يتعرضون لها.

تعريف مختار محمود الهانسي:

تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده[2].

[1]- أسامة عزمي سلام شقوري نوري موسى "إدارة الخطر والتأمين" مرجع سبق ذكره من 85

[2]- مختار محمود الباشمي، ابراهيم عبد النبي حمودة مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 79

تعريف منير ابراهيم هندي:

هي مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف أنشطة الأعمال[1].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج تعريف شامل لشركات التأمين وهي اعتبارها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أن مؤسسة مالية تهدف إلى تجميع أقساط المؤمن عليهم واستثمارها بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع تعويضات للمؤمن لهم عند تحقق المخاطر وتغطيته نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق الربح المناسب وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تعريف المشرع الجزائري:

عرفها في المادة 203 من المرسوم 95/07 بقوله شركات التأمين وإعادة التأمين هي شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.فمن هذه المادة يتبين لنا أن شركات التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وأن نشاطها قائم على أساس توفير الأمان للمؤمن له من خلال "تعويض الضرر.

ثانيا: أنواع شركات التأمين

تتنوع هيئات التأمين حسب شروط أو طبيعة تكوينها من ناحية وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى وعموما يمكن تقسيمها كالتالي:

أولا: شركات تأمين المساهمة:

تحتل شركات تأمين المساهمة مركز الصدارة في سوق التأمين في العالم نظرا لما تتميز به من خصائص لا توجد في الأشكال الأخرى للمؤمن، ومنها مقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة مما يساعدها على الاستمرارية والتوسع والمنافسة لذلك فهي من أكثر صور المؤمن انتشارا وأنسبها لمزاولة التأمين من الناحيتين الاقتصادية والفنية[2].

ويشترط في شركات المساهمة للتأمين توافر بعض الشروط الاضافية بجانب الشروط العامة التي يجب توافرها لقيام شركات المساهمة عموما، وينص في قوانين الاشراف والرقابة على شركات التأمين على مثل هذه الشروط الإضافية ومن أهمها رأسمال الشركة وعدد الأشخاص المؤمنين.

وقد اختلف تحديد رأس المال المصدر أو المدفوع من دولة لأخرى على أن يتكون للشركة بعد ذلك رصيد من مجموع الأقساط الصافية التي يدفعها المؤمن عليهم والمخصصات الفنية المختلفة، وعائد الاستثمار على هذه الأموال على أن تقوم مثل الشركات بدفع مبالغ التأمين أو التعويض المستحقة من رصيد الأموال المشار إليها.

---

[1]– مدير ابراهيم هندي، رسمية قرباس، الأسواق والمؤسسات المالية"، مكتبة الإجتماع الاسكندرية 1997، ص 125

[2]– ابراهيم علي إبراهيم عبداوية، مقدمة في التأمين التجاري، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2009، ص 69، ص 20

ولمثل هذا النوع من الشركات الحق في القيام بكافة فروع التأمين المختلفة من تأمينات الممتلكات المسؤولية المدنية وتأمينات الحياة، وقد تقوم الشركة بكافة أنواع التأمين السابقة أو يقتصر نشاطها على نوع أو أكثر منها على حسبي قانونها الأساسي.

ويقوم بإدارة أعمال الشركة مجلس إدارة حدد القانون عدد أعضائه ويعتبر هذا المجلس مسؤولا أمام الجمعية العمومية للمساهمين وعلى ذلك ففي هذا الشكل من المؤمن هناك.

انفصال بين من يملك الأسهم وهم أصحاب الشركة من المساهمين وبالتالي مجلس إدارتها وبين حملة وثائق التأمين لذلك كانت أهمية قيام هيئات حكومية للاشراف والرقابة على أعمال مثل هذه الشركات أمرا ضروريا للمحافظة على حقوق حملة وثائق التأمين، وتهدف مثل هذه الشركات إلى الربح، وبسبب النظام الاداري المتبع فيها وقيامها بهدف الربح نجد أن تكلفة التأمين في مثل هذا النوع من الأشكال للمؤمن مرتفعة نسبيا عنه في الأشكال الأخرى وإن كان ما يخفف من حدة هذا الارتفاع في التكاليف قدرة مثل هذه الشركات على اجتذاب أعداد نسبيا من المؤمن عليهم وبالتالي تحقيق قانون الأعداد الكبيرة، بما يؤدي إلى أن الخسائر المتوقعة والمحسوب على أساسها قسط التأمين تكون قريبة جدا من الخسائر الفعلية ومزايا الانتاج الكبير ومن هنا أيضا كان نجاح مثل هذه الشركات وتحقيقها للأرباح مضمونا.

وتحدد مسؤولية المؤمن له من قبل الشركة في دفع قسط ثابت ومحدد وغير قابل للتعديل مهما انتهت إليه أعمال الشركة من أرباح أو خسائر، ونظرا لإنفصال شخصية المؤمن عن المؤمن لهم والذين يتميزون بالكثرة العددية فإن مجال الغش والتضليل في مثل هذا الشكل يكون أكبر منه في الأشكال الأخرى للمؤمن وإن كان يحد من ذلك وجود هيئات حكومية للإشراف والرقابة على أعمال هذا الشكل من المؤمن[1].

لعل من أهم هذه الهيئات الآن مكتتبوا لويدز سواء في لندن أو نيويورك أو ألمانيا أو فرنسا أو اليابان وتعد جماعة اللويدز بلندن أقدمها حدوثا وأوسعها شهرة في أرجاء المعمورة حتى أن سوق لندن واللويدز أصبحا في عالم التأمين يشيران لمسمى واحد.

ويتكون اللويدز في لندن مما يأتي:

– سوق تأمين دولي النطاق يمكن أن يؤمن أي خطر محتمل.

– هيئة اللويدز وهي هيئة حدد نظامها الأساسي البرلمان البريطاني عام 1871م متوخيا من وراء ذلك من بين الأمور الأخرى الحيلولة دون استخدام هذا الاسم من قبل شركات التأمين الأخرى بعد أن نال اسم جماعة اللويدز سمعة في عالم التأمين، وتقوم هذه الهيئة بالإشراف والرقابة على أعمال التأمين التي يقوم بها ويمارسها الأعضاء، كما تقوم قبل ذلك باختيار هؤلاء الأعضاء في هيئة اللويدز وقياس مدى قدراتهم

[1]– مختار الهالمي، ابراهيم عبد النبي حمودة مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق كلية التجارة، الدار الجامعية الاسكندرية 2000 ، ص 79.

المالية والفنية، إضافة إلى تعيين وكلاء اللويدز في الموانئ البحرية حول العالم، واصدار المطبوعات وتقوم بالإحصائيات الخاصة بالتأمين وغير ذلك[1].

وتتبع الجماعة في عملها طريقة خاصة، الأمر الذي يجعل التأمين بواسطتها نوعا من التأمين بالاكتتاب ذلك أن سمسار التأمين يقدم تفاصيل عملية التأمين على ورقة صغيرة تسمى بالقصاصة ويمررها على الأعضاء وكل عضو يقبل العملية الموقع عليها ويذكر القيمة التي يتحملها من القيمة الكلية للخطر، فيكتب مثلا خمسة بالمائة ويعني ذلك أنه مستعد أن يتحمل خمسة بالمائة من قيمة المبلغ المطلوب التأمين به على أنه لا يلتزم بنصيبه غيره من الأعضاء إذا عجز هذا الأخير عن الوفاء، وهذا يوضح لنا أن الأعضاء وإن كانوا يعملون في شكل جماعة، ولكن الكل منهم يقوم بالتزاماته على أساس فردي بحث[2].

ولكي يكون الشخص سمسار في (اللويدز) عليه أن يقدم سنويا شهادة تثبت قدرته المالية على القيام بمسؤولياته كاملة، إضافة إلى فحص دقيق يثبت استقامته ونزاهته.

وتدير اللويدز لجنة مشكلة من سنة عشر عضوا ينتخبهم أعضاء اللويدز من بينهم، يخرج منهم أربعة أعضاء كل عام وتنتخب هذه اللجنة بدورها رئيسا ونائبين له، ومدة عضوية اللجنة أربع سنوات ويجب أن تمر سنته على الأقل ليصبح العضو السابق صالحا لإعادة انتخابه، وعلى ذلك تتجدد دائما في إطار اللجنة الكفاءات ذوي الخبرات المتنوعة.

وللويدز وكلاء ووكلاء فروع منشورون في جميع أنحاء العالم، ويديرون أعماله في معظم الأقطار وتبلغ نسبة ما يتلقاه من خارج بريطانيا حوالي 75 في المائة من مجموعة أعماله ولذلك فسوق اللويدز سوق دولي دائم في أفاقه ونشاطاته وعلاقاته التجارية العامة[3].

ثالثا: هيئات التأمين التبادلي

تتمثل فكرة التأمين في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معيّنة مثل المهنة ومعرضين الأخطار متشابهة يتفوقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لحدوث أحد هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر.

ولا يهدف هذا الشكل من أشكال المؤمن إلى تحقيق أرباح ولكن يهدف إلى تقديم الخدمة التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1]– السباعي محمد الفقي وأخرون الخطر والتأمين بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الكتاب الجامعي، الكويت 1996، ص 288.

[2]– عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية بيروت 1980، ص 26

[3]– ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مقدمة في التأمين التجاري، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2009، ص 69، ص 70

وللهيئة الحق في مزاولة أي نوع من أنواع التأمين ورغم ذلك فإن تأمين الحياة بعد فضل مجالات العمل بالنسبة لهيئات التأمين التبادلي، لأنه طويل الأجل بطريقة تسمح بتكوين احتياطات وتكوين الخبرة الكافية للتعامل مع الأخطار التي يغطيها هذا التأمين.

وبمقتضى التأمين التبادلي يتم تحصيل اشتراك مبدئي من كل عضو مقدما، وتقوم الهيئة بعد ذلك بتحديد نصيب العضو في التعويض بشكل نهائي في نهاية كل سنة بعد معرفة نتائج أعمال الهيئة، وتجرى على هذا الأساس تسوية حساب كل عضو فإن زاد الاشتراك المبدئي عن حملة العضو في التعويض فيرد له الفرق أو يكون به احتياطي لمواجهة عدم كفاية الاشتراكات في السنوات التي تزيد فيها التعويضات عن الاشتراكات المحصلة، وإذا كان الاشتراك الميدني أقل من حصة العضو في التعويض فإنه يلتزم بسداد الفرق خاصة في حالة عدم وجود احتياطات . ويمكن للعضو الانسحاب في أي وقت بشرط أن لا يخل هذا الانسحاب بالتزاماته خلال فترة عضويته بالنظام أي يجب أن يسدد جميع التزاماته السابقة قبل انسحابه.

وتدار هذه الهيئات بواسطة أعضائها، حيث يقوم الأعضاء بانتخاب مجلس الإدارة من بينهم، ويستعين مجلس الإدارة بالكفاءات الفنية اللازمة في مجال الشؤون الاكتوارية والاستثمار[1].

رابعا: الجمعيات التعاونية للتأمين

وتتشابه هذه الجمعيات مع الجمعيات الاستهلاكية أو التعاونيات في أن رأسمالها يتكون من عدد من الأسهم غير محدد العدد ويكون لكل شخص الاكتتاب في هذه الأسهم أو التنازل عنها، وفقا لنظام الجمعية ولكل عضو في الجمعية صوت واحد أيا كان عدد ما يملكه من هذه الأسهم وتحصل الأسهم على نسبة محددة من قيمتها سنويا كربح وما تبقى بعد توزيع أرباح الأسهم يوزع كأرباح على حملة وثائق التأمين كل بنسبة تعامله مع الجمعية، كما أنه ما يميز هذا النوع من المؤمن أنه يقبل التغطية التأمينية للأعضاء وغير الأعضاء وهذا عكس هيئات التأمين التبادلي.

وعادة ما تقوم مثل هذه الجمعيات بعمليات التأمين التي لا تقدم عليها شركات تأمين المساهمة بسبب خطورتها مثل تأمين تفوق الماشية والتأمين على المحصولات الزراعية ضد أفاق الطبيعة والصقيع، وهذا بالإضافة إلى فروع التأمين الاجتماعي المختلفة، ولا تهدف مثل هذه الجمعيات أساسا إلى الربح، كما أن مسؤولية المؤمن له محددة بقيمة القسط المحدد لتغطية التأمين.

ويتولى إدارة الجمعية عدد من الأعضاء المساهمين مجلس الادارة تتولى اختيارهم الجمعية العمومية من حملة الأسهم في نظير مكافأة محددة، ولهذا المجلس الحق في الاستعانة بمجموعة من الموظفين الفنيين والاداريين للقيام بالأعمال المختلفة.

[1]– عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت 2003 من 206.

من كل ما تقدم يتضح لنا أن التأمين التعاوني الجمعيات التعاونية وسط بين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين التبادلي من حيث رأس المال، وتوزيع الأرباح وطريقة الادارة[1].

خامسا: صناديق التأمين الخاصة

تقوم مثل هذه الصناديق بأهداف اجتماعية بحتة حيث أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح كما تقتصر خدماتها على أعضاءها فقط.

وتقوم مثل هذه الصناديق على أساس اتفاق بعض الأفراد الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة أو العمل فيما بينهم على تكوين صندوق خاص لتغطية خطر اجتماعي معين وخاصة في حالة الكوارث التي يتعرضون لها كوفاة العضو أو ضياع مورد زرقة أو تقاعد بسبب بلوغه السن القانونية أو لمرض أو لحادث حيث تقوم مثل هذه الصناديق بتجميع المدخرات البسيطة للأعضاء في صورة رسوم عضوية أو اشتراكات واستثمار هذه الأموال لصالحهم بجانب وظيفتها التأمينية[2].

ويدير هذه الصناديق مجلس منتخب من بين أعضاء الصندوق يستعين عند الحاجة بمن يراه أهلا من أهل الخبرة والتخصص في هذا المجال لحل ما يراه المجلس بحاجة إلى حل مما يطرأ عليه من مشكلات أثناء العمل.

ويبدو من خلال ذلك أن الهدف من إنشاء هذه الصناديق ليس تحقيق الربح وإنما هو التعاون بين أعضائه في حالات معينة يحتاج فيما العضو إلى دعم أو مؤازرة عند تعرضه لخطر معين.

وتختلف هذه الصناديق عن جمعيات التأمين التعاوني في إقتصار نشاطها على التأمينات الشخصية فقط.

بينما تستطيع جمعيات التأمين التعاوني أن تقوم بمختلف أنواع التأمين كذلك تبدأ صناديق التأمين بدون رأس مال، بينما لابد أن يكون هناك رأسمال لجمعيات التأمين التعاوني كما أن هذه الصناديق لا تستطيع أن تؤمن لغير أعضائها بينما تستطيع جمعيات التأمين التعاوني ذلك وفيما عدا هذه الأمور تشبه صناديق التأمين الخاصة جمعيات التأمين التعاوني إلى حد كبير[3].

سادسا: هيئات تأمين الحكومة

تدخل الحكومة سوق التأمين التجاري عندما ترى أهمية نوع معين من التأمين والذي تفرضه شركات تأمين المساهمة بسبب خطورته أو في أحيان أخرى تقبل عليه شركات التأمين لكن بتكاليف عالية[4].

---

[1]– ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مقدمة في التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 74.

[2]– نفس المرجع، ص 73.

[3]– عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية بيروت 1980، ص 24.

[4]– ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مقدمة في التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 76.

كما تتدخل الدولة لفرض بعض التأمينات إجباريا على فئة معينة لصالح فئات أخرى تهدفالدولة إلى حمايتها اجتماعيا، ومثال هذا التأمينات الاجبارية نجد التأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وتدخل الحكومة سوق التأمين أيضا لغرض تغطية بعض الأخطار الأساسية (العامة) التي تحقق خسائر مالية كبيرة مثل: الزلزال، البراكين والفياضانات.

وكذلك الدولة تقوم بدور المؤمن بالنسبة لفروع التأمينات الاجتماعية وذلك تحقيقا للهدف الاجتماعي الذي يقوم من أجله هذا النوع من التأمين وغالبا ما تحدد مسؤولية المؤمن له هنا في قيمة الاشتراك والذي غالبا ما يحسب على أساس نسبة مئوية محددة من الدخل تحقيقا للهدف الاجتماعي الذي قامت من أجله فروع التأمين الاجتماعي.

وهناك تخصص الدولة رأسمال محدد لمقابلة الخسائر إذا زادت التعويضات عن الأقساط المحصلة واستثماراتها، ذلك اعتمادا على مواردها العامة كما لا تهدف هذه الهيئات إلى الربح.

ومن ناحية الادارة فإن الحكومة تكلف أحد أجهزتها العامة للقيام بتنفيذ فرع أو أكثر من فروع هذا النوع من التأمين.

كما في حالة هيئة التأمينات الاجتماعية، أو قد تقوم الدولة باستناد العمل التأميني لإحدى الشركات التجارية للقيام هذا العمل نيابة عنها ولحسابها.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تقوم شركة التأمين بعدة وظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات إدارة النشاط التسويقي تحديد قيمة أقساط التأمين إدارة الاستثمار.

1- إدارة العمليات:

يتوقع أن تكون شركة التأمين قادرة على تحديد الدقيق لقيمة قسط التأمين على الرغم من أن التعويضات قد لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في كثير من الحالات مما يمكنها من تغطية التكاليف والتعويضات وتحقيق العائد المطلوب وهذه المهمة الرئيسية لإدارة عمليات التأمين والتي يطلق عليها بالاكتتاب يضاف إليها مهمتين أخرتين هما العمل على تحقيق تكاليف العمليات والاسراع في تحصيل الأقساط.

أ- وظيفة الاكتتاب:

تتلخص وظيفة الاكتتاب في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها، وهي بذلك تعد الوظيفة التي تكلف الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار عملائها، هذا ويبذل القائمون على تلك الوظيفة قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم متمشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة وكما يبدو فإن نجاح شركة التأمين يتوقف إلى حد كبير على نجاح إدارة الاكتتاب في أداء وظيفتها، فلو أن معايير قبول طلبات التأمين كانت مشددة وكانت أقساط التأمين مبالغ فيا بالمقارنة بالشركات الأخرى فقد لا تكفي الوثائق المصدرة لتحقيق التشغيل الاقتصادي للشركة،

وعلى العكس من ذلك لو أن المعايير لتحقيق التشغيل الاقتصادي للشركة، وعلى العكس من ذلك لو أن المعايير كانت متساهلة أو كانت القيمة محددة للأقساط منخفضة بالمقارنة مع الشركات الأخرى فإن حجم نشاط السوق يزداد غير أن قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير الأقساط مما يؤدي في النهاية إلى تعرض الشركة الخسارة كبيرة ويواجه نشاط الاكتئاب مشكلة رئيسية للمثل في تجديد المعيار الملائم لاختيار وتصنيف المؤمن لهم وتزداد حدة المشكلة في ظل ظاهرة عدم وضوح العلاقة بين المعايير الحالية وبين قيمة التعويضات المدفوعة هذه الظاهرة أدت ببعض المؤمن لهم إلى الاعتقاد بأنّ ما يدفعونه من أقساط هو أكثر مما ينبغي أن يكون عليه الحال لو أن هناك معايير دقيقة.

ب- خفض التكاليف والاسراع في تحميل الأقساط:

يشار إلى أن شركات التأمين قد نجحن في التعامل مع تكاليف العمليات والتعويضات التي تدفع للمستفدين، خاصة في وجود الحاسوب والخبراء الاكتواريين، كما نجحت كذلك في سرعة تحصيل أقساط التأمين مما يتيح فرصة استثمارها على وجه السرعة، ويتم ذلك من خلال تأخير صندوق البريد في كل منطقة جغرافية يوجد بها عدد كاف من المؤمن لهم[1]."

2- إدارة النشاط التسويقي:

قبل التعرض لدور النشاط التسويقي وتأثيره على كفاءة الشركة قد يكون من الملائم الاشارة إلى أهم قنوات التسويق في ميدان التأمين، حيث أنه تم التمييز بين ثلاثة قنوات تسويقية هي:

التسويق المباشر: أن يكون الاتصال مباشرا بين الراغب في التأمين وبين شركة المعنية، حيث يتم التعرف على أنواع الوثائق التي تقدمها الشركة والمزايا التي تتسم بها كل منها مما ينتج له اختيار ما يناسبه.

الوكلاء والمنتجون: يمثل الوكلاء والمنتجون المصدر الرئيسي لعمليات التأمين، حيث يقومون بتحصيل أقساط التأمين ثم إيداعها في خزينة الشركة أو في حساب الشركة لدى بنك معين.

شركات التأمين الأخرى: تتمثل القناة التسويقية في شركات تأمين أخرى وذلك خلال ما يسعى بإعادة التأمين.

3- الأنشطة الاكتوارية لتحديد احتمالات الأخطار: يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا يعمل الخبير الاكتواري، الذي يشمل في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، وهو يعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها، إلى جانب محاولة الوقوف على ما إذا كانت هناك متغيرات يتوقع أن يكون لها أثر في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا أولا، ونظرا لنتائج مثل هذه الدراسات فهي التي يتحدد على أساسها قيمة قسط التأمين، فإن نجاح الخبير الاكتواري في عمله يتوقع أن يكون له أثر كبير في ربحية الشركة.

[1]- منير ابراهيم، "إدارة الأسواق والمنشئات المالية" توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 1999 من 412، 413.

4-إدارة الأصول والخصوم: إن هيكل الأصول في ميزانية شركة التأمين هو محفظة الاستثمارات، تمثل خليطا من أوراق المالية واستثمارات مالية وقروض إلى جانب استثمارات أخرى، وترتكز سياسة الاستثمار على ركيزتين:[1]

1- استثمار أقساط التأمين فور استلامها وهو يعني العكاس قيمة أقساط التأمين في الشركة المزيد من المخصصات والتي يخصم منها دفع التعويضات أو دفعات المؤمن لهم أو المستفدين.

2- هي اعتبار رأس مال والاحتياطات بمثابة ذرع واق للحماية من أي خسائر قد تنجم جراء التقلبات التي قد تواجه استثمارات الشركة فضلا من زيادة التعويضات عن قيمة أقساط محصلة.

4- المحاسبة: المحاسبة على عمليات شركات التأمين شأنها شأن المحاسبة على عمليات المالية في المنشآت الاقتصادية الأخرى من حيث التزامها بنفس المبادئ وقواعد المحاسبة في تسجيل.

العمليات من واقع المستندات المؤيدة لها بتبويبها في دفاتر لغرض إعداد البيانات المالية المتناسبة في آخر كل فترة محاسبة، وهو ما يعرف عموما بالنظام المحاسبي إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للأشراف والرقابة على قطاع التأمين[2].

6- الوظيفة القانونية: هي وظيفة مهمة لشركات التأمين ففي التأمين على الحياة يستخدم المحامون الاكتتاب والتخطيط للتصرف بالأملاك ويصنع أيضا المحامون الصياغة القانونية وشروط الوثيقة في وثائق التأمين يراجعون كل الوثائق الجديدة قدر بيعها للجمهور، وتشمل أنشطة أخرى كالمساعدة القانونية للموظفين الذين يظهرون في حالات التسعير ومراجعة الاعلانات والمواد الأخرى المنشورة وإعطاء الارشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب التسويق الاستثمارات وقوانين التأمين وبالتالي نستنتج أنه كلما تعددت شركات التأمين لتعدد وظائفها، خاصة مع مواكبة التطور التكنولوجي اقتصاديا واجتماعيا.

وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استفتاؤه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر كما يتناسب مع مبلغ التأمين كما يتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو خطر المؤمن ضده كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني.

---

[1]- عبد الإله نعمة جعفر، "النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين"، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1،2007، من 321

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 161.

8- وظيفة الانتاج: يقصد بالإنتاج في مجال تأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين اسم المنتجين، وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة يطلق على دائرة مسؤولة عن استقطاب وتدريب الوكلاء الجدد ومراقبة ومتابعة الوكلاء والمندوبين الآخرين.

9- وظيفة تسوية المطالبات: وهي تلك الوظيفية المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضدّه، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو مسوي الخسائر[1].

10- وظيفة إعادة التأمين: ويقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى قادرة على تحمل الخطر وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين، وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين إلا أن أطرافه تكون مختلف، في عقد التأمين يكون طرفي العقد المؤمن له شخص أو مؤسسة والمؤمن شركة التأمين أما عقد إعادة التأمين فأطرافه شركة التأمين وشركة إعادة التأمين إلا أن عقد إعادة التأمين يختلف عن عقد التأمين في صفة الإذغان، حيث يمكن لطرفي العقد من مناقشة شروط العقد وتعديله حسب ما يرنه مناسبا.

11- وظيفة الاستثمار: كون أن أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه يتوفر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها.

[1]- أسامة عزمي سلام شقيري نوري موسى "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، سان، الأردن، ط1، 2009، ص 161.

المبحث الثالث: العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

تساهم البنوك وشركات التأمين بشكل كبير في صناعة الخدمات المالية، وتلتقي في كثير من الوظائف كما سبق ذكره، غير أنه يوجد اختلاف بينهما فالتأمين مصلحة مالية في مقابل دفع مبلغ التعويض، والبنك كذلك مصلحة مالية فمقابل تسديد فائدة يقوم بمنح قروض (مبالغ)، كما توجد حاجة متبادلة بين كل من البنوك وشركات التأمين تتمثل في جملة من الخدمات المقدمة من أحدهما للآخر، وسيتم في هذا المبحث اقتضى أهم أوجه التشابه والإختلاف وكذا الخدمات المتبادلة.

المطلب الأول: أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك وشركات التأمين

تعمل البنوك وشركات التأمين في بيئة مالية متقاربة وهو ما سمح بتشابه كل منهما في عديد الخدمات المالية، كما لا يخفى وجود اختلاف بينهما وهو ما يميز كل منهما عن الآخر، حيث يؤدي كل منهما مصلحة مالية فشركة التأمين تتحصل على المبالغ وتبين الضمان بينما البنوك تبيع المبالغ وتشتري الأخطار.

أولا: أوجه التشابه بين البنوك وشركات التأمين

تتمايز في كثير من الأحيان نشاطات البنوك وشركات التأمين إلا أن لكلا النشاطين سمة مشتركة تتمثل في كونها جزء مهم ولهما دورا بارزا في صناعة الخدمات المالية، وتتمثل أهم اوجه التشابه بين نشاط شركات التأمين والبنوك في:[1]

1- تقدم كلا الصناعتين أدوات وأوعية ادخارية تعتبر بمثابة مصدر لتمويل المشروعات المولدة للثروة والقيمة المضافة، فمثلا بالنسبة لعقود التأمين على الحياة تعد وسيلة إدخارية فعالة مشابهة لودائع الإدخار في البنك كونها طويلة الأجل في الغالب.

2- شركات التأمين المشترك وإعادة التأمين على حد سواء تعمل اليوم فيما كان بعتبر ميدانا مقتصرا على البنوك، كما أننا نرى فعلا البنوك وهي تمارس نشاطات تنطوي على المخاطرة، وفي بعض الحالات تكون هذه البنوك على وشك تحمل الخسائر وهكذا نرى الآن ميادين تتبارى فيها البنوك وشركات التأمين على حد سواء لتقديم خدمات مماثلة لزبائنها على غرار ميدان الكفالات أو الضمانات.

3- من المجالات التي تعمل فيها البنوك وشركات التأمين جنبا إلى جنب هو ميدان المخاطر السياسية، وتقوم شركات التأمين ضد مخاطر عدم الدفع أو القصور عن دفع الديون بسبب العجز المالي أو النقص

[1]- طارق قندور، حسام عبد الحفيظ، أساليب التأمين المصرفي في ضوء الولمة المالية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 37-39.

في العملات الصعبة، أو حتى القصور عن دفع الدين، أو التنصل من الديون من قبل شركة خاصة، أو من قبل الحكومة.

4- تمنح كل من البنوك وشركات التأمين قروضا لزبائنها، غير أنّ ذلك يظهر جليا في طبيعة عمل البنوك أين يدخل منح الإئتمان في صميم خطوطها الإنتاجية وصلب سياستها التوسعية.

5- يتجه كل من القطاعين أكثر فأكثر نحو تقديم خدمات ذات طابع استثماري، ففي البنوك يتم تقديم منتجات خاصة للعملاء الكبار تتضمن أدوات مالية متقدمة ومعقدة ضمن ما يدعى بالهندسة المالية لتحقيق مردود عالي على أموالهم في ضوء تراجع معدلات الفائدة على الودائع، أما في قطاع التأمين فقد ظهرت أنواع جديدة في التأمين على الحياة أكثر مرونة واستجابة لتغيرات الأسواق المالية الدولية مثل: بوالص التأمين الشاملة والتي تتمتع بأقساط ومعدلات فائدة متغيرة[1].

ثانيا: أوجه الاختلاف بين البنوك وشركات التأمين

بينما تمثلت أهم أوجه الاختلاف بين نشاط البنوك وشركات التأمين في:[2]

1- تقوم البنوك اولا بجمع الودائع ثم دراسة منح التسليفات والقروض على أن تتقاضى الفوائد لاحقا، أما شركات التأمين فتحصل على أقساط التأمين مقدما وتسدد المطالبات لاحقا عند ورودها والفرق من الناحية المحاسبية كبير إذ تعتبر القروض المصرفية ضمن الموجودات بينما تعتمد أقساط التأمين في الإيرادات.

2- الودائع التي تستحق لدى البنوك تحول إلى الحساب الجاري أو تجدد تلقائيا إذا كان هناك تعليمات بهذا الخصوص، أما عقود التأمين فهي تنتهي لدى الاستحقاق وتتطلب اتصال العميل لتجديد الاتفاقية إذا رغب بذلك.

3- تمنح مصارف التمويل لتلبية حاجبات الأفراد والمؤسسات للقيام بأنشطة اقتصادية عدة، في حين تغطي شركات التأمين الخسائر التي يمكن أن يتكبدها المؤمن له من جراء الحوادث التي يتعرض لها في عمله.

4- اختلاف أساليب العمل بين القطاعين، فشركات التأمين تركز كثيرا على وسائل التسويق المباشر، أما المصارف فتهتم أكثر بمستوى تقديم الخدمة لعملائها، كما أنّ الطلب على الخدمات المصرفية أكبر وأوسع من الطلب على خدمات التأمين.

---

[1]- سلام أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر، عمان، 1999، ص 75.

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 75-76.

5- اختلاف أجهزة الرقابة على القطاعين، فالمصرف يشرف عليها البنك المركزي أما شركات التأمين فتشرف عليها هيئة مراقبة أعمال التأمين والتي تكون تابعة لوزارة المالية[1].

المطلب الثاني: الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للبنوك

تحتاج البنوك لشركات التأمين عند ممارستها لأنشطتها العادية من خلال ما توفره لها من خدمات أساسية تتيح لها مواصلة نشاطها القائم أساسا على المخاطرة، سواء المخاطر التشغيلية أو المخاطر الناتجة عن التغيير في السياسة النقدية والمالية للدولة والمستجدات في النظام الاقتصادي الدولي، حيث هناك العديد من الخدمات التي لا يمكن لشركات التأمين تقديمها للبنوك والعاملين بالبنوك تمثل أساسا في:

أولا: الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين في المصارف وأسرهم:

تمثل نوعية الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للعاملين في المصارف وأسرهم في:[2]

1- خدمات تأمين الحياة الفردي والذي يغطي مخاطر الحياة والوفاة والإثنين معا وذلك في شكل مجموعة من الخدمات التأمينية المتكاملة والشاملة والتي توفر العديد من التغطيات التأمينية في برنامج واحد.

2- وثائقالتأمين على الحياة الجماعي للعاملين في المصارف وذلك لتوفير مزايا تأمين حياة إضافية بتكلفة أقل دون فحص طبي وذلك في حالة الوفاة أو الحوادث الشخصية أثناء مدة خدمة الموظف بالمصرف.

3- وثائق تأمين صحي فردي حسب رغبة واختيار وحاجة العميل من خدمات صحية متنوعة.

4- وثائق تأمين حوادث شخصية لهم ولأسرهم.

5- وثائق تأمين سيارات بشقيه التكميلي والإلزامي وهو ما يسمى بالتأمين الشامل في السيارات.

ثانيا: الخدمات التأمينية التي يمكن لشركات التأمين تقديمها وتتناسب مع طبيعة العمل المصرفي

يمثل الجهاز المصرفي دعامة أساسية في النظام الاقتصادي والسياسات المالية لأي بلد، ولهذا فإن الحفاظ عليه يمثل ركيزة أساسية لخدمة الاقتصادي الوطني ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها شركات التأمين للجهاز المصرفي حفاظا على مزاولة مختلف أنشطته في ظروف مناسبة ما يأتي:

1- توفر شركات التأمين وثائق تأمينية تتناسب مع النشاط البنكي من أهمها تأمين ضد مخاطر الحريق والأخطار اللاحقة، وهي موجهة لتغطية مختلف الضمانات التي يقدمها العملاء لدائرة التسهيلات البنكية

[1]- سلام أسامة عزيم، مرجع سابق، ص 76.

[2]- طارق قندوز، حسام عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 44.

كضمان للقروض التي يحصلون عليها، والتي من مصلحة البنك ان يحافظ عليها حتى يستردها العميل عليه، أو تؤول لصالح البنك في حالة العسر عن التسديد في حالة وفائه بالدين الذي يستحق.

2-وثائق تأمين الحياة الموجهة للعملاء طالبي القروض التي تشترطها دائرة التسهيلات الإئتمانية كضمان أساسي للحصول على القرض المطلوب حتى يضمن البنك الحصول على باقي الأقساط غير المسددة بسبب تعرضه لخطر الوفاة "وحتى لا يلجأ البنك إلى مطالبة الورثة أو الحجز على الممتلكات او بيع الضمانات في المزاد العلني للحصول على باقي الأقساط التي لم يسددها العميل وتسمى وثائق التأمين على الحياة المستخدمة في مثل هذه الحالة بوثائق تأمين يعلى الحياة مؤتة متناقصة القيمة وهي تتميز بانخفاض قيمتها".

3-توفر شركات التأمين تغطية مخاطر الديون المتعثرة والتي تقدمها في الوقت الذي يتقدم فيه العميل إلى البنك قصد الحصول على القرض فيتم تحويل مخاطر عد السداد أو ما يعرف بالديون المتعثرة من قبل البنك إلى شركات التأمين، وفي حالة تعثر العميل عن سداد مجموعة من الأقساط، هنا تتبني شركة التأمين المسؤولية وتسدد عوضا عن العميل في المقابل يمكن لشركة التأمين الرجوع إلى العميل صاحب الذين المتعثر في استيقاء حقوقها سواء كان ذلك وديا أو قضائيا[1].

4-وثائق تأمين السيارات التكميلي والتي تطلبها دائرة التسهيلات الإئتمانية بالمصارف عند منح العميل قرضا لشراء سيارة ويجب تعيين المصرف المستفيد الأول في هذه الوثيقة، وعند حدوث حادث لسيارة المؤمن عليها يترتب عليه خسارة جزئية أو كلية فإن المصرف بموجب هذه الوثيقة يحصل على قيمة التعويض المدفوع من شركة التأمين سد القيمة الأقساط التي لم يسددها العميل، ومن الواضح أن هذا الحل التأميني يخدم طرفي العقد وهما المصرف وطالب القرض.

5-وثائق التأمين البحري حيث تشترط دائرة الاعتمادات المستفيدة بالمصارف من العميل عند فتح اعتماد مستندي بضرورة الحصول على وثيقة تأمين بحري لتغطية المخاطر البحرية والي قد تتعرض لها البضاعة أو السفينة أو أجرة الشحن.

6-وثائق التأمين الهندسي بأنواعه المختلفة مثل وثيقة تأمين عطل الآلات، ووثيقة تأمين المعدات الإلكترونية، وغيرها من المخاطر الأخرى، حيث تشترط بعض المصارف عند مشاركتها لعميل في مشروع معين ضرورة وجود وثيقة تأمين هندسي منذ بداية المشروع وأثناء سريانه وعند تسليمه وتجربته ضمانا لتغطية التلقيات المادية أو المسؤولية المنية تجاه الغير.

[1]- طارق قندوز، حسام عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 45.

7-وثائق تأمين حوادث شخصية للعاملين بالمصارف أثناء تأدية عملهم حيث قد يتعرض البعض منهم أثناء تأدية عملهم اليومي أو القيام بمهمة مصرفية خارج المصرف لمخاطر مثل الوفاة بحادث أو الإصابات ويكون المستفيد الورثة أو هو شخصيا وتتحمل المصارف في مثل هذه الحالات الأقساط بالكامل كمزايا عينية للعاملين بالمصارف[1].

8-تغطية الخسائر الناتجة بصورة مباشرة عن الأعمال التي انطوت على خيانة أمانة من أحد العاملين بالبنك (سواء كانت أفعال فردية أو انطوت على تآمر بين أكثر من فرد)، ويشترط أن ينطوي هذا العمل على تحقيق ضرر للبنك بالإضافة إلى وثيقة تغطية الخسائر التي تلحق بالبنك نتيجة أي عملية تزوير في أوراق او مستندات ترتب عليها قيام البنك بتقديم أي تسهيلات بنكية.

9-تغطية ممتلكات البنك أثناء عملية التنقل، وكذا تغطية الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالممتلكات المادية للبنك من أثاث، معدات، خزائن، ... إلخ.

ويمكن أن تمتد التغطية لتشمل آلات الصرف الآلي الملحقة بالفروع أو في أماكن أخرى[2].

10-تغطية ممتلكات البنك أخطار السرقة، السطو أو الإختفاء الغير مفسر أو الاعتداء المسلح أو الأضرار.

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها البنوك لشركات التأمين

تطرقنا سابقا للخدمات التي يمكن لشركات التأمين تقديمها للبنوك، هذه الأخيرة التي تقدم أيضا سلسلة من الخدمات لصالح شركات التأمين ناهيك عن الجانب الاستثماري وتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم وتتمثل الخدمات المقدمة في الجوانب الآتية:

أولا: تعتبر البنوك من المصادر الخصبة والمستمرة لحصول شركات التأمين على عملاء جدد في كافة فروع التأمين على الحياة (فردي، جماعي، صحي) وتأمين سيارات، وتأمين بحري وتأمين حوادث شخصية، وهندسي وغيرها، ويتميز هؤلاء العملاء غالبا بقدرة مالية فائقة تمكنهم من الشراء الفعلي لوثائق تأمين من كافة الأنواع والتي قد يفرضها المصرف أحيانا على العملاء كالتأمين على الحياة، وتأمين السيارات بالتالي تتمكن شركات التأمين من تحقيق قانون الأعداد الكبيرة الذي هو أساس صناعة التأمين وضمان نجاحه.

[1]- طارق قندوز، حسام عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 45-46.

[2]- عز الدين فلاح، مرجع سابق، ص 236-237.

ثانيا: تلجأ شركات التأمين في الغالب إلى فتح حسابات جارية لدى البنوك لضمان وجود قدر من السيولة وبصفة مستمرة حتى تتمكن شركات التأمين من سداد قيمة المطالبات بشتى فروع التأمين في الوقت المناسب ولضمان تثبيت مصداقية أداء شركات التأمين لدى العملاء الحاليين والمرتقبين.

ثالثا: قيام شركات التأمين بإيداع مبالغ في شكل ودائع لأجل لدى المصارف، كأحد أوجه الاستثمار حيث تتميز هذه هذه الأصول بعوائد مناسبة ومخاطر قليلة، علاوة عن شراء التأمين لقدر كبير من أسهم بعض المصارف في السوق المالي، كأحد قنوات الاستثمار التي تنتهجها شركات التأمين ضمن خططها التوسعية واستراتيجيتها التنويعية.

رابعا: استفادة شركات التأمين من الخبراء والمستشارين والفنيين بالمصارف لتكوين محفظة استثمارية مثلى تتميز بقنوات الاستثمار وضمان عائد مناسب وسيولة عند الطلب.

خامسا: اعتماد الكثير من أصحاب الوكالات التأمينية ووسطاء التأمين على شبابيك البنوك كأحد منافذ التسويق لجذب زبائن جدد وتقديم كافة أنواع البرامج التأمينية لهم.

تستفيد شركات التأمين من القاعدة العريضة لعملاء البنوك في تسيير مختلف استثماراتها بالبنوك قصد تكوين محافظ استثمار مثلي، ما يسمح له بالحصول على سيولة عند الطلب قصد الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم عند المطالبة بمبلغ التعويض، كما تستفيد من شريحة الزبائن الواسعة للبنوك من خلال تقديم خدماتها التأمينية لهم عبر شبابيك البنوك[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ هناك ارتباطات عديدة نشأت بين البنوك وشركات التأمين كنتيجة للاحتياجات التي يوفرها كل منهما للآخر، والتي تزايدت مع التطور الحاصل في المجال المالي، وهو ما الزم كل منهما للتفكير بجدية في إنشاء علاقات عديدة وتبادل خدمات بينهما تسهل في استمرار نشاطهما وتوسيعه.[2]

[1]– أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر، عمارن، 2009، ص 73.

[2]– طارق قندوز، حسام عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 47-48.

خلاصة:

مما تقدم تلخص العلاقة بين البنوك وشركات التأمين من خلال أوجه التشابه والاختلاف وكذا الخدمات المتبادلة بينهم في نقاط اهمها ما يلي:

1- كلاهما يشجع الإدخار

2- طابع القطاعين استثماري

3- تعمل المصارف على جمع الودائع التي يضعها تحت تصرفها المتعاملين الاقتصاديين الذين لديهم الفائض ثم يتقدم لها طالبي القرض مقابل فوائد معينة، وفي حين تقوم شركات التأمين بتحمل مجموعة من الأخطار مقابل قسط معين يقابل مسبقا على أن يكون التعويض عند حدوث الخطر المؤمن عليه.

4- توفير شركات التأمين وثائق تتوافق مع النشاط البنكي.

5- اعتماد الوكالات التأمينية على المصارف كأحد قنوات التسويق الفعال لجذب عملاء جدد لتقديم كافة انواع البرامج التأمينية له

الفصل الثاني

دراسة حالة لنماذج العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

- المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وعلاقته مع شركات التأمين
- المبحث الثاني: الصندوق الوطني الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط cnep banque وعلاقته مع شركات التأمين
- المبحث الثالث: الشركة الجزائرية للتأمين CAAT وعلاقتها مع البنوك

تمهيد:

عرفت المعاملات المالية والبنكية عدة مستجدات وتطورات متسارعة حتمت على البنوك وشركات التأمين التكامل والاشتراك في تقديم بعض الخدمات التأمينية أي اشتراك هذين القطاعين في صناعة خدمة لم تكن موجودة من قبل ضمن الخدمات التقليدية بهدف توسيع وتنويع مجالات نشاطات البنوك وزيادة التنافسية وجذب عملاء جدد ورفع نسبة التحصيل، حيث توفر على شركات التأمين جهدا كبيرا ، ومما سبق نتطرق إلى:

المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وعلاقته مع شركات التأمين.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط cnep banque وعلاقته مع شركات التأمين.

المبحث الثالث: الشركة الجزائرية للتأمين CAAT وعلاقتها مع البنوك.

المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري BNA وعلاقته مع شركات التأمين.

المطلب الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري BNA

1- تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري "BNA":

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 19 جوان 1966 حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، من بينها تمويل النظام الزراعي وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية التكفل بتمويل وتطوير القطاع الفلاحي، وفي 05 سبتمبر 1995 كان أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض، وفي جوان 2009 تم رفع رأسماله من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري، وفي جوان 2018 تم رفع رأسماله من 41600 إلى 150.000 مليار دينار جزائري، وتم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية في عام 2020.

البنك الوطني الجزائري بالأرقام:

21 مديرية جهوية، 223 وكالة، 5000 موظف، 99 شباك آلي، 180 موزع آلي، 380.000 بطاقة بنكية، 2478.493 حساب للزبائن، 121305 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد، 8000 جهاز إلكتروني، 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الالكتروني، 08 وكالات متخصصة للصيرفة الإسلامية، 31 وكالة رقمية، 68 شباك إسلامي، 18079 منخرط في خدمة بدون تلامس.

الجدول رقم (2-1): يمثل النتائج المالية:

المنتج البنكي الصافي	94617 مليون دج
الناتج الإجمالي للاستغلال	70294 مليون دج
ناتج الاستغلال	57944 مليون دج
الناتج الصافي	46690 مليون دج

المصدر: وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت–

الجدول رقم (2-2): يمثل النتائج التجارية:

الميزانية الإجمالية	4481253 مليون دج
إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة)	1866679 مليون دج
وظائف الزبائن	1439863 مليون دج
جاري القروض العقارية	102087 مليون دج
جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	42419 مليون دج

المصدر: وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت–

2- الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري "BNA":

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها خلال الهيكل التالي:

الشكل رقم (2-1): يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

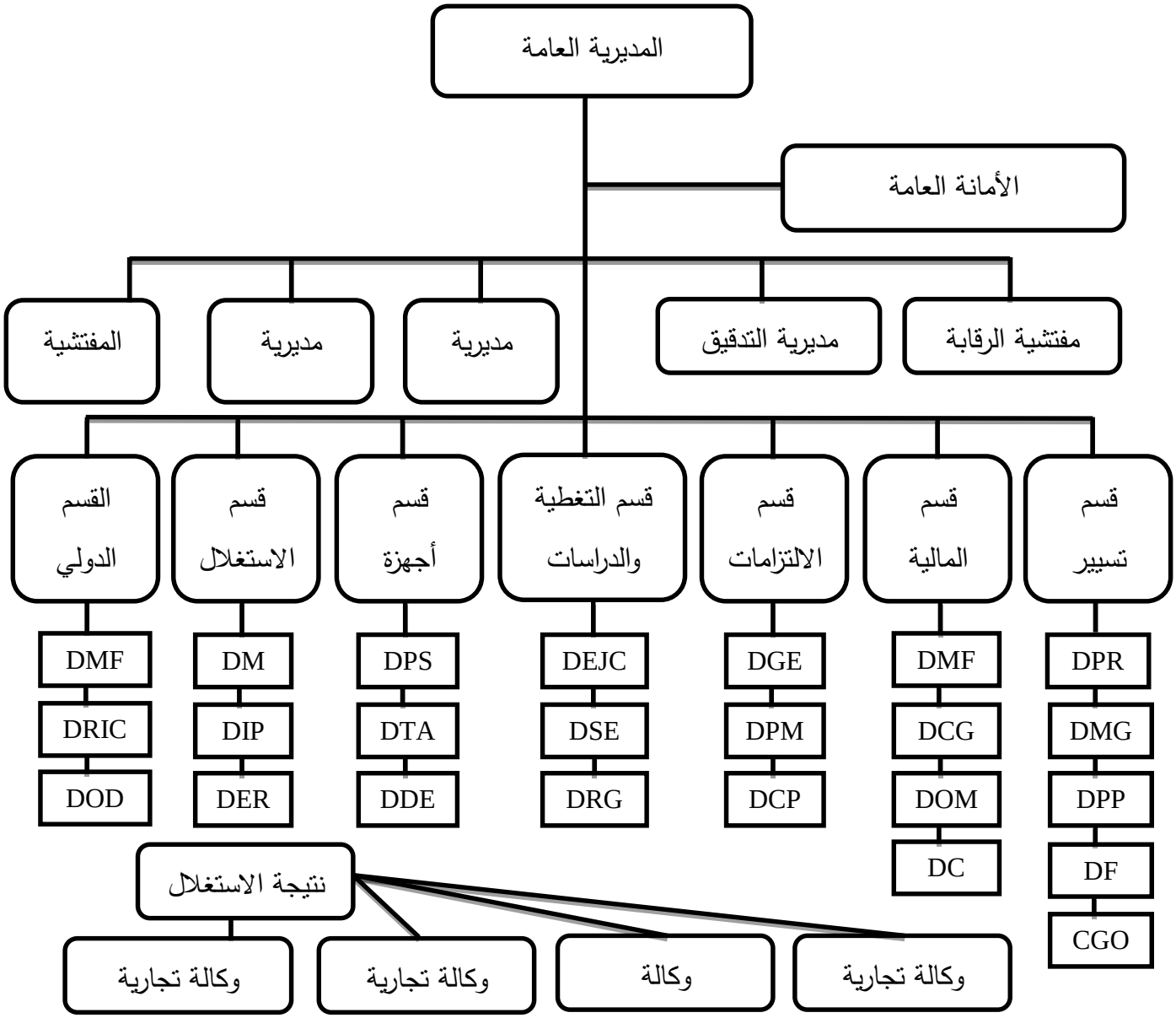

المصدر: وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت-

الجدول رقم (2-3): الهياكل الخاصة بالبنك الوطني الجزائري "BNA":

الهياكل التابعة للقسم الدولي: مديرية التحركات المالية مع الخارج: DMFE مديرية العلاقات الدولية التجارة الخارجية: DRICE مديرية العمليات المستندية: DOD	**الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:** مديرية المؤسسات الكبرى: DGE مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: DPME مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة: DCPS
الهياكل المتعلقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري: مديرية تأطير الشبكات:DER مديرية التسويق والاتصال: DMC مديرية وسائل الدفع والنقد: DIPM	**الهياكل الملحقة بقسم المالية:** مديرية المحاسبة: DC مديرية تنظيم المناهج والإجراءات: DOMP مديرية المراقبة: DCG مديرية السوق المالي: DMF
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع: DDEP مديرية التكنولوجيا والهندسة:DTA مديرية الإنتاج والخدمات: DPS	**الهياكل الملحقة بقسم وسائل تسيير العتاد والموارد البشرية:** مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية: DPRS مديرية الوسائل العامة: DMG مديرية المحافظة على التراث: DPP مديرية التكوين: DF مركز تسيير الخدمات الاجتماعية: CGOS
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض: DSERC مديرية الدراسات القانونية والمنازعات:DEJC مديرية تحصيل الضمانات: DRG	

المصدر: وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت–

3- أهداف البنك الوطني الجزائري "BNA": نلخص بعض الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها فيما يلي:

- تحسين وتسيير المعاملات الاقتصادية فيما يخص التحويلات بيني الوكالات والبنوك الأجنبية.
- توسيع مجال النشاطات البنكية مع الخارج في مختلف المجالات.
- تسهيل التواصل عن بعد مع الخارج بإنشاء فروع إذا أمكن وذلك من خلال الشبكة الالكترونية للمعلومات.

ويبقى الهدف الأساسي للبنك الوطني الجزائري تحقيق مكانة بين بقية البنوك الوطنية بتحقيق إنجازات في مختلف المجالات: سلع بنكية جديدة، جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن، تحقيق فوائد من

منح القروض والودائع، والوصول إلى تحسين الأداء البنكي وذلك من خلال زرع الثقة بين البنك والزبون بصفته أساس الأعمال البنكية والمستهلك الأساسي لها.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت "BNA TIARET":

1- تقديم وكالة تيارت:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف "A" نظرا للأعمال العامة التي تقوم بها، تحصل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل الرقم 198، حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت، تضم أكثر من 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك.

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية من سنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملاءها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (Front Office)، وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (Back Office) في ظل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة ذات جودة في أفضل الظروف

2- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري"BNA":

الشكل رقم (2-2): يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري"BNA"

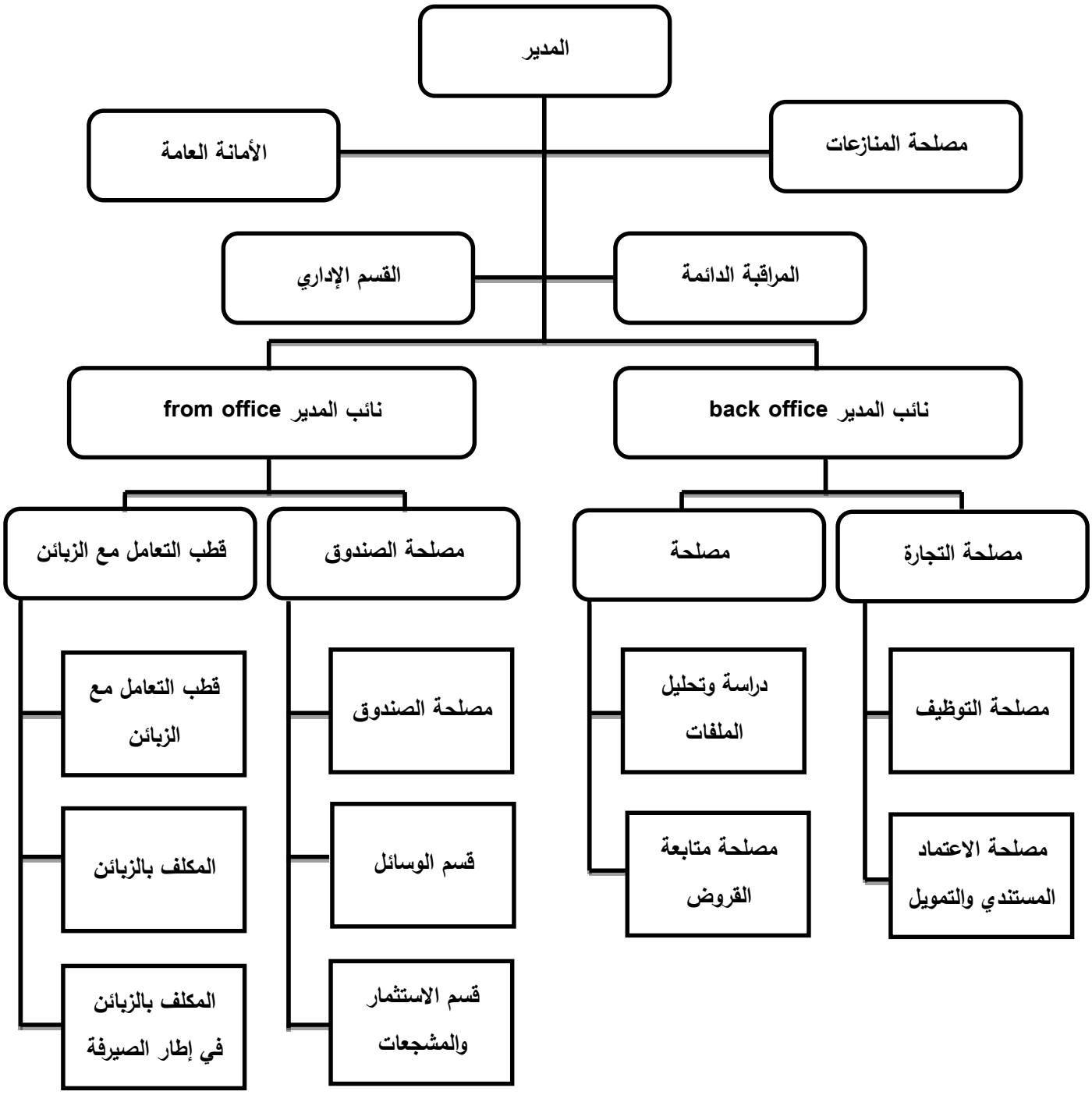

المصدر: وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت-

3- الوظائف التي تقوم بها وكالة تيارت 540:

من بين الوظائف التي تقوم بها الوكالة ما يلي:

- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.
- إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة.

- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي، والتجاري وكذا الخاص.
- المساهمة في رأسمال العديد من البنوك التجارية.
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية وقبول الودائع.
- تنفيذ كل ما يعلق بعملية ضمان القروض لحساب الدولة.
- التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح، الرهن العقاري.
- تحصيل العملات الصعبة.
- ضمان تكوين الجمعيات والشركات.
- استقبال التسديدات نقدا أو عن طريق الشيكات.
- استقبال التحويلات للتوظيف ووسائل القروض والاعتمادات.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار الشتريع والقواعد الخاصة به.
- منح القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل.
- تمويل التجارة الخارجية.
- خصم الأوراق التجارية والمالية.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في السندات العامة والأسهم.

المطلب الثالث: منتجات التأمين المتوفرة على مستوى BNA:

إن واقع التأمين في الجزائر يتجسد من خلال الاتفاقيات الموقعة بين البنوك الناشطة في السوق الجزائري وشركات التأمين والتي تعود بالمنفعة للطرفين، فشركات التأمين نستفيد من تصريف منتجاتها عبر البنوك في حين تستفيد البنوك من عمولات تحسب على أساس نسب مئوية من عمليات تحصيل أقساط التأمين من جهة، والمشاركة في الأرباح المحققة من قبل الشركة من جهة أخرى.

حيث قام البنك الوطني الجزائري بتوقيع اتفاقية مع الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص الجزائرية للحياة (AGLIC)، والذي يبلغ رأسمالها 100.000.000دج مقرها بالجزائر العاصمة، حسين داي.

حيث يقدم لنا البنك الوطني الجزائري 4 أنواع مختلفة من منتجات التأمين، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التأمين على السفر والمساعدة في الخارج "AVA":

هو تأمين دولي يحمي الزبائن خارج حدود الدولة لمواجهة الأمور الغير متوقعة أثناء السفر إلى الخارج، سواءا كان النقل لأسباب مهنية أو خاصة خارج الوطن وبسكينة أكبر[1].

- حادث جسمي أو أمراض.
- تغطية نفقات الطوارئ الطبية وطب الأسنان.

[1]- وثائق مقدمة من البنك –وكالة تيارت–

- تغطية تكاليف الأدوية.
- تغطية تكاليف الاستشفاء.
- تغطية تكاليف الجراحة.
- النقل الطبي.
- العودة إلى الوطن في حالة الوفاة.
- تأخير الرحلة أو فقدان الأمتعة.

2- تأمين وردة:

تأمين وردة هو تأمين فردي سنوي، يسمح بالاستفادة من رأس المال (يتم اختياره مسبقا) أثناء عملية الاشتراك على التأمين في حالة الإصابة بمرض سرطان الثدي في فترة توقيع عقد التأمين[1].

هذا المنتوج يوفر لنا صيغتان هما:

- دفع رأسمال ثابت قدره 1000.000دج.
- دفع رأسمال ثابت قدره 500.000دج.

إضافة إلى:

- تحسين جودة الرعاية الخاصة مع الحفاظ على مستوى معيشة الزبون.
- السداد السريع والكامل لرأس المال بمجرد التشخيص.
- الاستخدام لرأس المال غير مشروط.
- يمكن دمجه مع مشروعات الرعاية الصحية الأخرى (تأمينات أخرى، ضمان اجتماعي...الخ).
- الولوج والتوافر.
- الاشتراك في تأمين وردة مناخ على متسوى كل وكالات البنك الوطني الجزائري BNA.

3- التأمين على الوفاة والإعاقة الجزئية أو الكلية "IAD":

التأمين على الوفاة أو الإعاقة الجزئية أو الكلية "IAD" يضمن للمستفيد أو المتحصل على إحدى صيغ القروض البنكية (عقارية، استهلاكية أو مهنية) حق سداد الأقساط السمتحقة في حالة العجز الكلي أو الجزئي أو في حالة الوفاة. كما يسمح أيضا لذوي الحقوق الاستفادة من ممتلكات المقترض دون الحاجة إلى سداد الدفعات الشهرية المتبقية، بشرط أن يكون شخص طبيعي مستفيد من قرض بنكي.

4- بطاقة النخبة "ELITE":

بطاقة بنكية سحب ودفع عالية المستوى موجهة خصيصا لزبائن البنك، حيث تتيح لنا الاستفادة من:

أ- **التأمين من الحوادث الجسمانية:** حيث تسمح بالتغطية الأساسية دون اختبار طبي، كما تضمن سداد رأسمال محدد مبدئي يصل إلى 1 مليون دج (1000.000دج) في حالة الوفاة نتيجة حادث أو عجز مطلق ودائم.

[1]- وثائق مقدمة من البنك -وكالة تيارت-

ب- خدمات الاستقبال، الإرشاد والمساعدة: تضمن هاته الخدمة لحامل البطاقة المصرفية خدمة التوجيه، الاستشارة والمرافقة بغية الاستجابة بشكل أفضل مثل:

- معلومات عن السفر والحجوزات بكافة أنواعها.
- خدمات المساعدة في الطريق.
- حجز المركبات سائق أو بدونه.
- خدمات المساعدة في المنزل.
- معلومات صحية عن الأمراض والأوبئة، الأدوية، نمط الحياة والنظام الغذائي...الخ

ج- خدمات المساعدة الصحية:

- النقل الطبي في الجزائر.
- نقل جثمان المستفيدين في حالة وفاته.
- المساعدة النفسية.
- زيارة قريب في حالة دخوله المستشفى.

ولها نوعن هما[1]:

- **بطاقة النخبة للأفراد:** تكون خصيصا للزبائن الأفراد الذين لديهم حسابات الودائع.
- **بطاقة النخبة للأعمال:** تكون خصيصا للزبائن من مهنيين ومؤسسات الذين لديهم حسابات أو موكليهم.

[1]- وثائق مقدمة من البنك -وكالة تيارت-

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque وعلاقته مع شركات التأمين

المطلب الأول: نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque

1- نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 277/64 المؤرخ في 10 أوت 1964، وتتمثل مهامه في جمع الادخارات الصغيرة للأفراد والعائلات، أما في مجال القرض فإن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مدعو لتمويل مشاريع من بينها التمويل المالي للأفراد من أجل بناء سكناتهم وترميمها، تمويل المشاريع السكنية الكبرة التي يتم تنظيمها عن طريق اتفاقية تبرم مع الجماعات المحلية (البلدية، ديوان الترقية والتسيير العقارية الذي يعتبر كمرقي).

وابتداء من 1997 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له، حيث أنه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برنامج الصندوق الوطني قد زاد من ادخال العائلات وارتفعت بذلك، أما لبناء السكن أو لشراء مسكن جديد أو لتمويل مشاركة المقترض في تعاونيات عقارية وتسهيل العمليات المالية، ويساعد على التنمية الاقتصادية وهو وسيط مالي بين الموفرين والمستثمرين[1].

[1]- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك":

www.cnepbanque.dz

2- الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك": CNEP Banque

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك": CNEP Banque

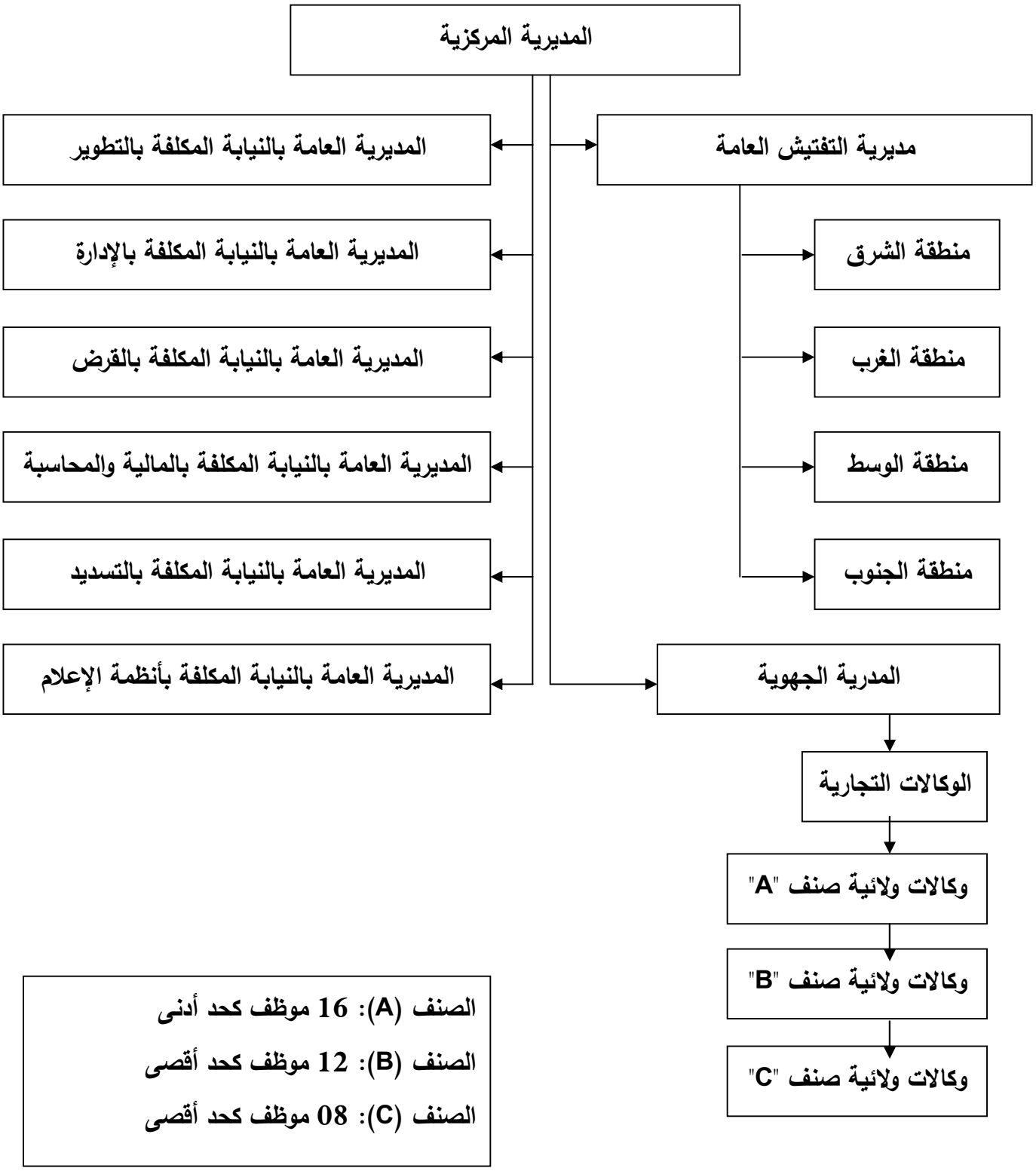

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

3- أهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك":

يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك"، بنك عقاري الأول في الجزائر، وقد اكتسب الصندوق منذ نشأته إلى يومنا هذا تجربة تجعله يخوض غمار التأقلم مع المحيط الاقتصادي والذي يعرف تطورات كبيرة وهامة لاسيما في مجال التمويل العقاري، ومن بين الأهداف التي سطرها الصندوق قصد نيل ثقة واحترام المقترضين والأفراد على حد سواء، نجد[1]:

- ترقية السوق العقارية وتطويرها.
- تنفيذ البرامج والمخططات المعدة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالهياكل والنشاطات الخاصة بمهام البنك.
- كسب ثقة واحترام الزبون وهذا بتحسين نوعية وجودة الخدمات.
- العمل على توظيف الأموال المودعة والمساهمة في إطلاق عدد هائل من القروض العقارية لإنعاش السوق العقاري.
- تنويع الصندوق لتشكيلة القروض وتكييفها مع قرارات وحاجيات الزبائن.
- تشجيع العائلات على الادخار من جهة والحصول على القروض العقارية بمختلف الصيغ من جهة أخرى.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت 504

1- تعريف بوكالة تيارت 504 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك":

يضع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" عدة وكالات موزعة عبر ولايات الوطن، ومن بينها وكالة تيارت التي تحمل الرمز 504 وهي من أقدم الوكالات التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي أنشئت في 1975/03/15 والتي تضم عمال مؤهلين تحت إشراف مدير الوكالة وهي تابعة إداريا إلى شلف.

يبلغ عدد موظفي الوكالة حوالي أزيد من 26 موظف موزعين على مختلف مكاتب ومصالح البنك، ومعظمهم بنكيين وآخرين شبه بنكيين يسهرون على تسييرها.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".

2- الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت 504

الشكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت 504

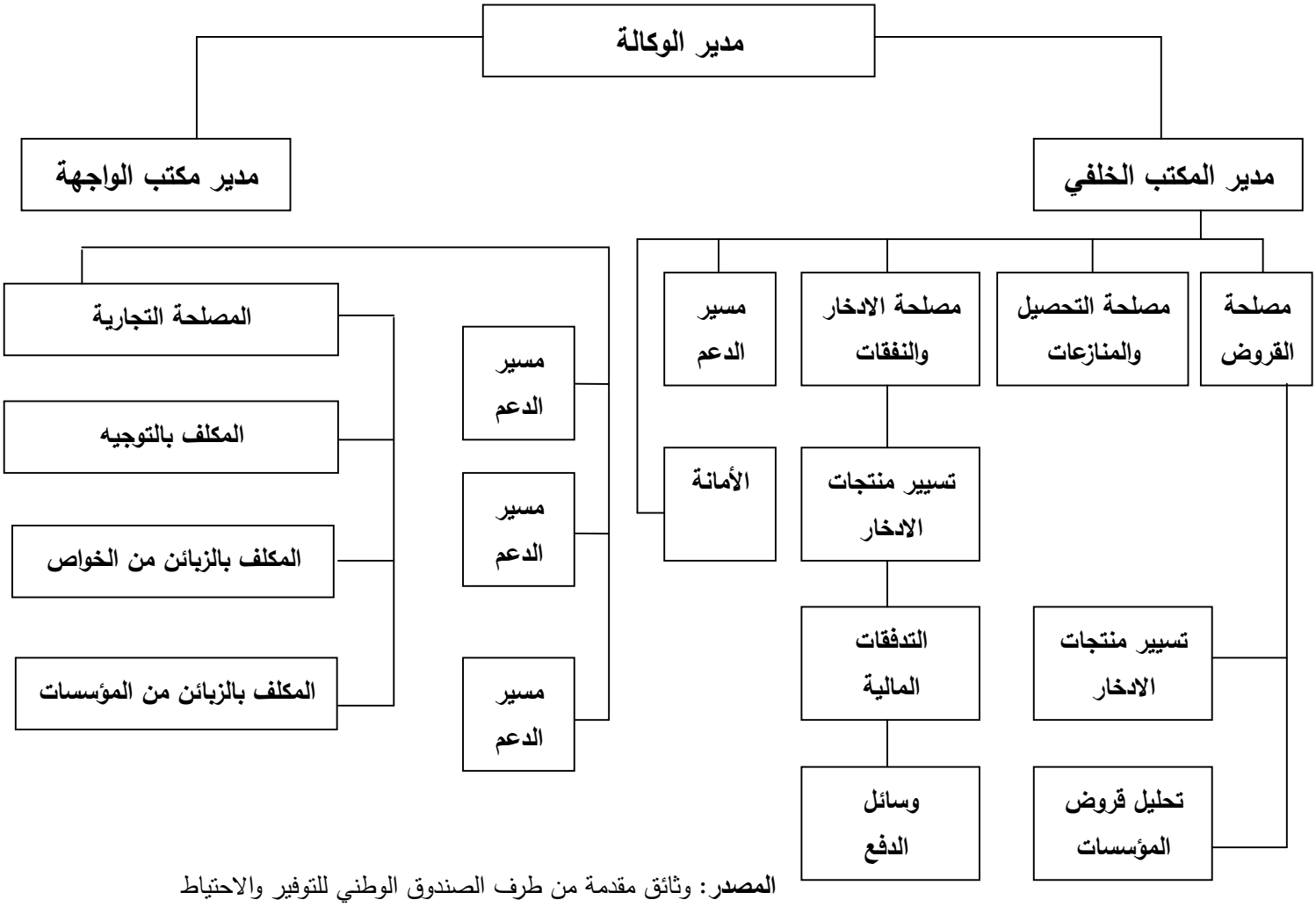

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

1. **المدير**: هو الموظف الأعلى درجة والمسير الرئيسي للوكالة، والمسؤول العام للتنشيط التجاري، حيث تتمثل مهامه فيما يلي[1]:

- تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- تنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان الربحية الدائمة للوكالة.
- يعتبر المسؤول الأول عن توسيع دائرة المتعاملين مع البنك (الوكالة).
- يعتبر المسؤول الأول أمام المديريات والمفتشيات الجهوية والمركزية.

2. **مدير مكتب الواجهة**: تتمثل مهامه في:

- تنشيط فريق المبيعات مع مدير الوكالة وضمان التنمية التجارية للوكالة في الأسواق المختلفة.
- المساعدة على تعزيز علاقات صناعية ودية وتبادل مستمر مع اشتراك خارج البنك، ويتفرع عنه عدة مكاتب نذكر منها:

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".

أ- **مكتب المعاملات:** وتتمثل مهمته في الإشراف وإدارة موظفي خدمة المعاملات ويضع عدة خدمات:

- **أمين الصندوق:** الاستقبال والدفع في الوكالة.
- **شباك الدفع والسحب:** أداء العمليات النقدية.

ب- **مكتب المصلحة التجارية:** مسؤول عن التنشيط التجاري، ومن مهامه الإشراف وإدارة الموظفين المسؤولين عن عمليات مكتب الواجهة، وتضع هذه المصلحة بدورها عدة مكلفين هم:

- **المكلف بالتوجيه:** توجيه العملاء وفقا لطلباتهم.
- **المكلف بالزبائن من الخواص:** بيع المنتجات والخدمات لعملاء البنك.
- **المكلف بالزبائن من المؤسسات:** تطوير محفظة الوكالة والامتثال للقواعد الاحترازية.

3. مدير المكتب الخلفي: هو المسؤول عن المكتب الخلفي وينقسم إلأى المكاتب التالية:

أ- **مصلحة القروض:** تختص بتقديم القروض، من بينها[1]:

- قروض للاشخاص العاديين والمعنويين (المؤسسات).
- قروض للحرفيين.
- قروض الاستثمار.
- القرض الإسلامي (حديث النشأة).

وتضم عدة محللين:

- **تحليل قروض الخواص:** من جهة الملفات الخاصة بالأفراد.
- **تحليل قروض المؤسسات:** مراجعة ملفات التمويل الخاصة بالمؤسسات.

ب- **مصلحة التحصيل والمنازعات:** لإدارة أحداث التحصيل التي يمكن أن تدخل في عملية حساب أو في سياق الائتمان، ومتابعة ملفات القروض والزبائن.

ج- **مصلحة الاحتياط والتدفقات المالية:** تهتم بضمان تحقيق الأهداف التشغيلية، وتضم هذه المصلحة عدة مكاتب:

- **تسيير منتجات الاحتياط:** ويضم هذا المكتب بإدارة مختلف الأحداث المتصلة بنشاط الائتمان (أعمال الادخار).
- **التدفقات المالية:** يهتم هذا المكتب بتنفيذ جميع عمليات النتائج المصرفية.
- **وسائل الدفع:** يضم هذا المكتب بإدارة وسائل الدفع ومخزون التدفقات.
- **مصلحة الدعم:** تهتم بضمان أحسن تسيير إداري ومحامي للوكالة.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".

د- مصلحة الأمانة.

3- وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك" وكالة تيارت

سمح النظام الجديد للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصادر في 27 جويلية 1997 بقيام هذا الأخير بكل العمليات البنكية التي لم ترخص له من قبل، وتتمثل هذه الوظائف في:

1. استقبال الودائع الادخارية: تتمثل تشكيلة الخدمات الإدارية التي يقدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في:

أ- **دفتر الادخار البنكي** "LEL": يولد فوائد بمعدل 5**%** سنويا، ويعطي حق الحصول على قرض بشروط امتيازية.

ب- **دفتر الادخار الشعبي** "LEP": يولد فوائد بمعدل 6**%** سنويا، ويعطي حق في الحصول على قرض بمعدل فائدة امتيازي.

ج- **الودائع لأجل:** منها أذونات السندوق، الودائع لأجل السكنية (**Dat Logement**)، الودائع لأجل البنكية (**Dat Banque**).

2. توزيع القروض: يمنح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قروض لصالح الأفراد والمؤسسات:

أ- **تمويل حاجيات الأفراد:** تتمثل في[1]:

- **القروض الرهنية (Crédit Hypothécaires):**

- شراء مسكن ترقوي.
- بناء مسكن شخصي أو تعاوني.
- شراء قطعة أرض
- شراء مسكن من الأشخاص العاديين.
- شراء مسكن على مخطط (**Vent sur plan**)

- **قروض التجهيز:**

- شراء أجهزة إلكترونية ومنزلية (أثاث، حواسيب....الخ).
- شراء سيارة سياحية جديدة.

ب- تمويل حاجيات المؤسسات:

- **قروض الترقية العقارية:**

- شراء قطعة أرض.
- تهيئة ودراسات.
- تنفيذ برامج عقارية.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".

- **قروض المؤسسات الصناعية:**

- شراء قطع أرض أو مباني استغلالية.
- بناء مصانع وشراء تجهيزات الإنتاج.

- **قروض للمهن الحرة:**

- شراء محلات مهنية.
- تهيئات وتوسيعات.
- شراء التجهيزات.

3. العمليات السوقية:

أ- السلفات على السوق النقدي: سلفات تمنح للبنوك الأخرى.

ب- القروض السندية: يستخدم السندوق جزءا من خزينته في الاكتتاب في سندات الخزينة العمومية وسونطراك.

ج- القروض المجمعة: حيث يقوم الصندوق بتمويل مشترك مع بنوك أخرى في مشاريع استثمار كبرى.

المطلب الثالث: منتجات التأمين المتوفرة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك"

يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحياط بنك عمومي، يستثمار في البنوك التأمينية في الجزائر بالشراكة مع كارديف الجزائر بكونه فرع التأمين على الحياة للمجمع البنكي الفرنسي "**BNP Paribas**" والذي تأسس عام 2000 ومقره الرئيسي في باريس –فرنسا–، حيث أطلق الشريكان أول منتج لهما تمثل في "الاحتياط الشامل" عام 2009.

يوجد نوعان من منتجات التأمين البنكي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[1]:

1- تأمينات إجبارية: تتمثل في:

أ-التامين على القروض: يعتبر من التأمينات الإجبارية التي يقوم بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث يقوم البنك بالتأمين على القروض التي يمنحها للزبائن.

2- تأمينات اختيارية:

أ- رحلتي: هو التأمين الذي يمنح التغطية الطبية المناسبة والمساعدة في أي مكان في العالم في حالة وقوع حادث أو مرض أو أي حادث غير متوقع أثناء الإقامة.

- إعادة الجثمان في حالة الوفاة.
- إصابة جسدية عن مرض أو حادث.
- متابعات قضائية في الخارج.
- اضطرابات السفر (تأخير الرحلة، فقدان الأمتعة...الخ).

[1]- معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك".

ب- الاحتياط التام: لا يمكن للإنسان التنبؤ بالمستقبل لكن يمكنه الاحتياط من مصادفات الحياة لمواجهتها، بصفة أحسن، حيث الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP** الاحتياط التام يحفظ الأشخاص من الصعوبات المالية (في حالة الوفاة أو العجز التام).

ج- منتج صحتي: هو تأمين للصحة يتجاوب مع حاجيات الأشخاص ويتضمن:

- دفع رأسمال في حالة تشخيص مرض خطير.
- تعويض يومي في حالة دخول المستشفى أو إجراء عملية جراحية.

ويكون هذا التأمين في حالة:دخول المستشفى، إجراء عملية جراحية. الإصابة بالسرطان.

المبحث الثالث: الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" وعلاقتها مع البنوك

المطلب الأول: نظرة عامة حول الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

1- تعريف ونشأة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

في أفريل 1985 في ظل إعادة هيكلة قطاع التأمينات تأسس شركة عمومية متخصصة في تأمين النقل وشرعت في عملها ابتداء من جانفي 1986 تحت احتكار الدولة لكل عمليات الأمين، وتخصص الشركات، لذلك اعتمدت شركة CAAT لتطبيق نشاط أحادي الفرع وهو تأمين النقل البحري والجوي والبري.

ولمؤسسة CAAT مهمة دعم النمو الاقتصادي عبر حماية الشركات والخواص ضد المخاطر القابلة للتأمين وذلك بتقديم خدمات ذات جودة عالية وبأحسن تسعير[1].

ومن قيمها:

- حماية التراث الوطني.
- الالتزام نحو مؤمنيها.
- احترام أخلاقيات المهنة.

2- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بالأرقام:

الجدول رقم (2-4): إحصائيات حول الشركة الجزائرية للتأمينات الوحدة مليون دج

تسيير تقني	2020	2021	تطور
إنتاج	24750	25404	%3
تعويضات	11944	1081	%9
مدخرات الكوارث للدفع	11055	13873	%25
تنازلات إعادة التأمين	15995	15463	3%
عقود إعادة التأمين	12806	14547	14%
لجان إعادة التأمين	2051	2175	6%
الكوارث على العائق المؤمنين	3903	2175	71%

تسيير مالي	2020	2021	تطور
استثمارات مالية	36694	38542	%5
منتجات مالية	1985	2091	%1

تسيير إداري	2020	2021	تطور
تكاليف التسيير	5227	5027	%4-

[1]- الموقع الرسمي لشركة التأمين الجزائرية CAAT: www.caat.dz .

القوة العاملة	1695	1908	%1

نتائج	2020	2021	تطور
هامش التأمين	8214	7481	%9-
الناتج التقني المشغل	1238	1238	%0
الناتج الصافي	2198	2926	%5

السعة الصرفية	2020	2021	التطور
رأس المال	20000	20000	%0
رأس المال الخاص	27445	28670	%4
هامش الملاءة المالية	30053	31751	%6

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية CAAT

3- الهيكل التنظمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

الشكل رقم (2-5): الهيكل التنظمي للشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT"

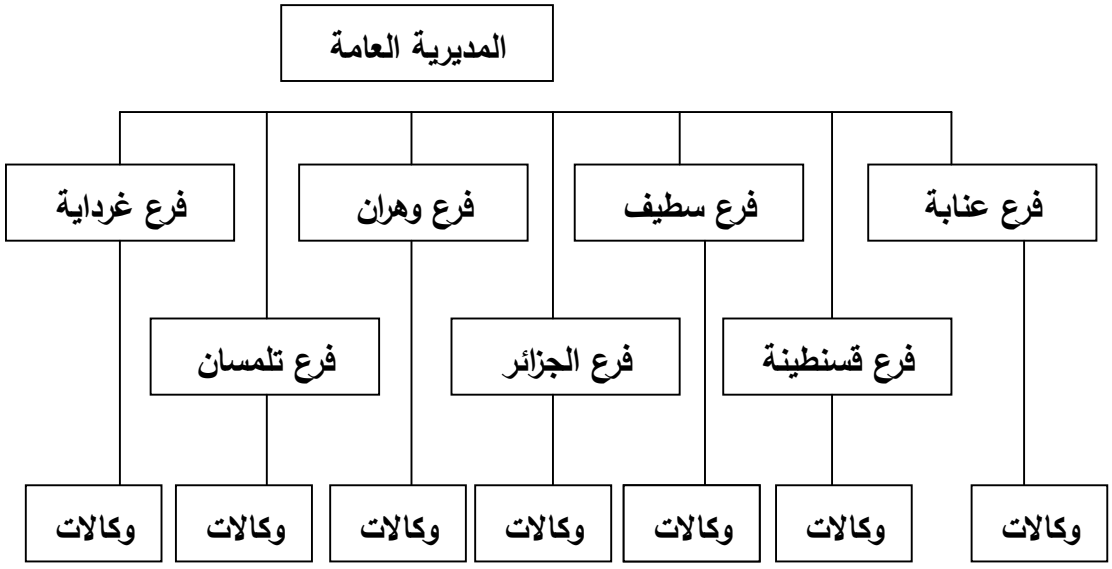

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية CAAT

4- أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT":

- تغطية فعالة للمخاطر التابعة لمجال نشاطها.
- خلق مناصب عمل.
- رفع التخصص الذي سمح بتسويق جميع فروع التأمين.
- إنهاء احتكار الدولة على عمليات التأمين وإعادة التأمين في جانفي 1995.
- التحويل القانوني المتكيف مع البيئة.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت CAAT 226

1- تعريف وكالة تيارت للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن انطلاقا مما يطلبونه وبناء على المتوفر على مستواها وعلى خسي الأخطار التي يتعرضون لها وهي تابعة إداريا إلى وحدة الغرب الكائن مقرها بوهران ورمزها 226[1].

2- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية وكالة تيارت

الشكل رقم (2-6): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية وكالة تيارت

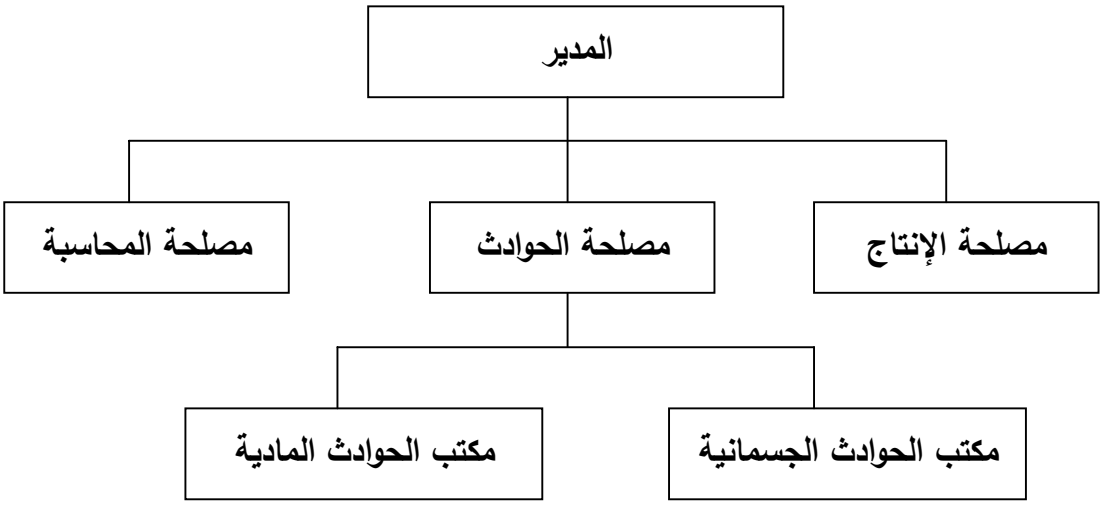

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الشركة الجزائرية CAAT

- **مدير الوكالة:** من مهامه:
  - متابعة السياسة العامة للشركة.
  - التسيير المادي والبشري لوسائل الوكالة.
  - استقبال الزبائن في بعض الأحيان.
  - متابعة عمليات التأمين.
  - المشاركة في التوعية والإعلام وتبسيط قواعد إجراءات التأمين.
  - الحرص على اعتماد الانضباط على مستوى المؤسسة.
  - الإشراف والاطلاع على كل مجريات العمل بمختلف مصالح المؤسسة وهو سر شهرتها.
- **مصلحة الاستقبال:** تتمثل في:
  - استقبال الزبائن في أحسن وجه.
  - السكرتارية وهي عبارة عن أمانة الوكالة.
  - قاعة الأرشيف الخاصة بحفظ وثائق الوكالة.

[1]- الموقع الرسمي لشركة التأمين الجزائرية CAAT: www.caat.dz .

- **مصلحة الإنتاج:** وهي المصلحة التي تقوم بإصدار جميع عقود التأمين، ومن أهم ما يؤمن عليه في هذه المصلحة ما يلي:

- التأمين على السيارات.
- التأمين على الأشخاص.
- التأمين على الكوارث الطبيعية.
- التأمين على النقل.
- التأمين على الحريق.
- التأمين على القروض المصرفية.
- التأمين على السفر.
- التأمين على المسؤولية المدنية.
- التأمين على الممتلكات العامة والنشاطات الصناعية.

- **مصلحة الحوادث:** هي مصلحة ما بعد البيع، حيث تقوم بتعويض الزبائن من خلال الأضرار التي تعرضوا لها وتضع بدورها قسمان هما:

أ- **قسم الحوادث المادية:** معنى هذا القسم بالخسائر المادية التي تحدث جراء المرور وغيرها من الحوادث المختلفة ومن مهامها:

- معاينة الضمانات التي تدخل في أنواع الأخطار المؤمن عليها.
- تسجيل التصريحات المبلغ عنها.
- تحديد نسبة التعويض الاعتماد على خبير معتمد.

ب- **قسم الحوادث الجسمانية:** يعتني هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها ونسبتها أو ضحايا توفوا جراء الحادث، سواء المصاب هو المؤمن بعينه أو كان هو السبب في ذلك، حيث يقوم قسم الحوادث الجسمانية بما يلي:

- دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا وأقربائهم والمسؤلين عنهم.
- تحديد نسبة العجز بكل أنواعه وهذا تبعا على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه مختلف تقارير السلطات الأمنية التي تحدد نسبة التعويض.

- **مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر كمصلحة رقابة على باقي المصالح في شركة التأمين، حيث تتم كل الإجراءات المالية والمحاسبة المتعلقة بمختلف الإيرادات والنفقات، وتتمثل مهامها في:

- ضبط العمليات الحسابية والبنكية اليومية.
- إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض.
- تخصيص المؤونات الكافية والضرورية لمواجهة الالتزامات الجارية.
- تسديد وتسوية جميع المستحقات التي عليها.

المطلب الثالث: تأمين القروض البنكية

التأمين على القروض: التأمين على القروض كغيره من التأمينات، حيث عقد تأمين القروض له ثلاثة أطراف والمتمثلة في: المؤمن، المؤمن له، المستفيد، فبالنسبة للتربص المؤمن هو الشركة الجزائرية للتأمين **CAAT**، والمؤمن له هو الزبون أو عميل لدى البنك، أما المستفيد هو البنك، حيث يجب عليه عند إمضاء أي عقد تقديم قرض عقاري خلال 15 الأولى من كل شهر، أن يبعث بكشف لشركة التأمين من حساب الأقساط، دون أن تتدخل في شروط تقديم القرض العقاري، لأن هذه الإجراءات خاصة بالبنك هو الذي يطلع عليها حسب القانون الداخلي لديه.

- بعد حساب شركة التأمين للأقساط تقوم بإعداد ملحق تبين فيه الأقساط الواجب دفعها خلال ذلك الشهر، ويوقع هذا الملحق من طرف البنك.
- كما أن شركة التأمين لا تتعامل في هذه الحالة مباشرة مع المؤمن له، بل تتعامل معه بطريقة غير مباشرة عن طريق البنك، أما علاقتها مع البنك فتكون مباشرة وهو الذي يقوم باقتطاع الأقساط من رواتب المؤمن لهم، ويقدمها لشركة التأمين، أي أن مسؤلية دفع الأقساط لا يتحملها البنك.

خاتمة

تبين لنا من خلال دراستنا أن إقامة العلاقة بين البنوك وشركات التأمين هو الحل الذي يحقق الفائدة لجميع الشركات في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وصعوبة الصمود أمام المنافسين المحليين وخارجيين، بحيث لم يعد أمام الشركات المحلية بدون الاعتماد على حليف يمتلك الكفاءة والخبرة التي تسمح لكلا الطرفين من تحقيق أهدافها فلم يبقى على البنك والمؤسسات التأمينية إلا العمل بهذا النموذج لتحقيق نوع من التكامل الذي يمثل نوعا من الامتداد لأنشطة كلاهما والاستعداد لتحقيق التكامل التام بين النشاط البنكي والتأميني للوصول إلى تلبية الحاجات والخدمات المالية بطريقة كاملة وشاملة.

وبعد دراستنا لجملة من العلاقة بين البنوك وشركات التأمين في الجزائر يمكن القول أن للعلاقة كل الحظوظ للنمو والتطور وكذا إلى ضعف معدل انتشار شبكات شركات التأمين وكثافة الشبكة البنكية، إضافة إلى دخول شركات التأمين أجنبية تقدم خدمات تأمين أقل تكلفة من تلك التي تقدمها الشركات العمومية، ولكن رغم ذلك تجدر الإشارة إلى بعض المعوقات التي تحول دون تطورها بشكل اللازم والتي لعل أهمها غياب الثقافة التأمينية لدى المستهلك الجزائري وكذا قلة مداخيله وغياب ثقافة الادخار لديه.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ايجابية بين شركات التأمين والبنوك لأن العلاقة تعود بالإيجاب لكلا الطرفين (شركات التأمين والبنوك) , ومنه نستنتج أن الفرضية صحيحة

-**الفرضية الثانية:** يعد مستوى فعالية التأمين البنكي في البنوك وشركات التأمين مرتفعا لأنه يساهم في رفع وتحسين الجودة وزيادة عدد العملاء وزيادة الدخل, ومنه نستنتج أن الفرضية غير صحيحة

-**الفرضية الثالثة:** انتشار سياسة العلاقة (الشراكة) عبر العديد من المؤسسات البنكية والتأمينية لان معظم هذه المؤسسات لجأت لتطبيق العلاقة (الشراكة) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية

ثانيا: نتائج البحث:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالجانب النظري نذكر فيما يلي:

- تقدم شركة التأمين لعملائها خدمات تشبه الخدمات التي تقدمها البنوك من أمثلتها وثيقة التأمين الشامل على الحياة التي يمكن لحاملها تدوير الوثيقة أو استرجاع ما دفعه من أقساط، أو الاقتراض بضمانها وهو ما يشبه تلقي الودائع وتقديم القروض من طرف البنوك.

- تستهدف شركات التأمين الاستثمار في أصول مضمونة وقابلة للتحويل إلى سيولة للوفاء بالتزاماتها لجملة وثائق التأمين وفي مرحلة تالية يأتي هدف الربحية لتدعيم مركزها التنافسي، الأمر الذي يوفره استثمار الأموال في ودائع بنكية التي تحقق نسبة عالية من الفوائد، بالإضافة إلى الضمان، ويمكن الحصول من خلالها على السيولة عن طريق الاقتراض من ذات البنك بضمان الودائع.

- يقوم مبدأ عمل كل من شركات التأمين والبنوك على توظيف الأموال المحصل عليها قبل دفع المستحقات المترتبة عليها لتحقيق هامش ربح معين، فشركات التأمين تستوفي الأقساط قبل دفع

التعويضات عن الأضرار والحوادث بوقت يسمح باستثمارها، كما يقوم البنك بتوظيف ودائع العملاء قبل دفع الفوائد عليها.

– يأخذ بنك التأمين كنموذج للعلاقة بين البنوك وشركات التأمين شكل تقديم الخدمات التأمينية إلى جانب الخدمات البنكية من خلال قناة توزيع مشتركة تجمع بين عملاء البنوك، وعملاء شركات التأمين، والبنوك هنا لا تقوم بإنتاج الخدمة التأمينية وإنما بتسويقها عبر قنواتها وفروعها.

نتائج الجانب التطبيقي: تم التوصل إلى:

– التزام البنوك الجزائرية بتمويل القطاع العمومي يشكل عبئا ثقيلا على وضعيتها المالية مما يحول دون تحقيق أهدافها الموجودة من تنويع توظيفها وزيادة عوائدها وقدرتها التنافسية.

– تتميز رؤوس أموال الغالبية من شركات التأمين بضعفها وقلة وجود كيانات تأمينية مالية قوية.

– ما زالت السوق البنكية والتأمينية تتميز بشبه احتكار من طرف البنوك وشركات التأمين العمومية، بحيث لم تشهد الانفتاح الحقيقي لهذين النشاطين الأساسيين على المنافسة وخاصة الأجنبية منها، والتي من شأنها إثراء الساحة المالية الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب إدارية حديثة ومتطورة.

– عدم وجود إستراتيجية شراكة متكاملة وفقا لنموذج بنك التأمين بالنسبة للبنك أو شركة التأمين لعدم وجود هيئة مسؤولة عن تطوير الإستراتيجية فالتعاون الحاصل مؤخرا هو نتيجة حتمية لحرص السلطات الوصية على تطوير قطاع التأمين.

ثالثا: التوصيات:

– إعادة هيكلة البنوك وشركات التأمين العامة وخوصصتها لتقوية المنافسة وتحسين كفاءة رأس المال، لزيادة القدرة على جمع المدخرات المحلية.

– توفير خدمات ومنتجات مالية وبنكية وتأمنية متنوعة وبتقنية متطورة وتكاليف منخفضة قادرة على مواجهة المنافسة.

– ضرورة اتجاه شركات التأمين لاستثمار أموالها في البنوك التجارية وإنشاء البنوك التجارية لشركات التأمين في إطار التوجه إلى البنوك الشاملة.

– القيادة النقدية، فمن المهم الاعتماد على المختصين في الميدان التأميني وإدراجهم في مختلف المستويات والهياكل وهذا لدعم نشاط البنك.

رابعا: الاقتراحات:

- زيادة التعاون بين البنوك وشركات التأمين على ضوء التجربة، وبمساعدة هيئات التنظيم ومراقبة الطرفين.
- إجراء دراسة واسعة حول مفهوم التكتلات بين البنوك وشركات التأمين.
- ما فائدة البنوك من الشراكة إذا كانت هذه الشراكة قائمة على تسويق الخدمات التأمينية؟
- هل الشراكة مكسب للبنوك أم لشركات التأمين؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مقدمة في التأمين التجاري، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2009،.
- ابراهيم علي إبراهيم عبداوية، مقدمة في التأمين التجاري، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2009، ص 69.
- إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلتا للطباعة، ط3، مصر، 2002.
- أحمد رحيم شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
- أسامة عزمي سلام شقيري نوري موسى "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، سان، الأردن، ط1، 2009.
- أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر، عمارن، 2009.
- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- اسامة عزمي، سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود البنوك، دار النهضة العربية، مصر.
- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1996، ط1.
- بشير علي تورقي، إدارة المصارف وتطورها، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط1، ليبيا، 2000.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010،.
- زينب عوض الله أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- السباعي محمد الفقي وأخرون الخطر والتأمين بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الكتاب الجامعي، الكويت 1996.
- سلام أسامة عزمي، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر، عمان، 1999
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
- طارق قندور، حسام عبد الحفيظ، أساليب التأمين المصرفي في ضوء الولمة المالية، مؤسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.

- عبد الإله نعمة جعفر، "النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين"، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية بيروت 1980.
- عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت 2003.
- فائق سفير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2002.
- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقلدية، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010.
- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الابتكار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2022.
- مختار الهالمي، ابراهيم عبد النبي حمودة مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق كلية التجارة، الدار الجامعية الاسكندرية 2000.
- مختار محمود الباشمي، ابراهيم عبد النبي حمودة مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- مدير ابراهيم هندي، رسمية قرياس، الأسواق والمؤسسات المالية"، مكتبة الإجتماع الاسكندرية 1997.
- منير ابراهيم، "إدارة الأسواق والمنشئات المالية" توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، ط1، 1999.

ثانيا المواقع الإلكترونية:

- *http://islamlin.4007.com*
- *www.cnepbanque.dz*
- *www.caat.dz*

الملاحق

L'Algérienne Vie
الجزائرية للحياة

BNA

Bordereau de production globale positive du 01/01/2020 au 31/12/2020 --Document généré le-- 02/05/2023

AgenceN°: 00540	Produit: Tous les produits	Code produit:

Produit	Nombre	P.Nette	C.Police	P.Commer	D.Timbre	P.Total
Assurance Voyage	278	430 667,80	58 900,00	489 567,80	10 240,00	499 807,80
Credit-Immobilier	47	6 756 425,00	0,00	6 756 425,00	0,00	6 756 425,00
Credit-Consomation	40	194 738,69	0,00	194 738,69	0,00	194 738,69
Total général	**365**	**7 381 831,49**	**58 900,00**	**7 440 731,49**	**10 240,00**	**7 450 971,49**

Algerian Gulf Life Insurance Company, SPA au capital social de 1.000.000.000 de dinars algériens, 01 Rue Tripoli, hussein Dey Alger.
RC: 16/00-1009727 B 15, NIF : 001516100972762-NIS :001516090029600

L'Algérienne Vie
الجزائرية للحياة

BNA

Bordereau de production globale positive du 01/01/2021 au 31/12/2021 --Document généré le-- 02/05/2023

AgenceN°: 00540	Produit: Tous les produits	Code produit:

Produit	Nombre	P.Nette	C.Police	P.Commer	D.Timbre	P.Total
Assurance Voyage	63	187 393,74	14 200,00	201 593,74	2 440,00	204 033,74
Credit-Immobilier	100	4 945 732,74	0,00	4 945 732,74	0,00	4 945 732,74
Credit-Consomation	54	266 283,85	0,00	266 283,85	0,00	266 283,85
Total général	**217**	**5 399 410,33**	**14 200,00**	**5 413 610,33**	**2 440,00**	**5 416 050,33**

Algerian Gulf Life Insurance Company, SPA au capital social de 1.000.000.000 de dinars algériens, 01 Rue Tripoli, hussein Dey Alger,
RC : 16/00-1009727 B 15 NIF : 001516100972762-NIS :001516090029600

L'Algérienne Vie
الجزائرية للحياة

BNA

Bordereau de production globale positive du 01/01/2022 au 31/12/2022 --Document généré le-- 02/05/2023

AgenceN°: 00540	Produit: Tous les produits	Code produit:

Produit	Nombre	P.Nette	C.Police	P.Commer	D.Timbre	P.Total
Assurance Voyage	444	839 149,79	107 250,00	946 399,79	17 760,00	964 159,79
Elite	7	10 500,00	0,00	10 500,00	0,00	10 500,00
Credit-Immobilier	165	13 637 805,14	0,00	13 637 805,14	0,00	13 637 805,14
Credit-Consomation	47	219 882,38	0,00	219 882,38	0,00	219 882,38
Total général	**663**	**14 707 337,31**	**107 250,00**	**14 814 587,31**	**17 760,00**	**14 832 347,31**

Algerian Gulf Life Insurance Company, SPA au capital social de 1.000.000.000 de dinars algériens, 01 Rue Tripoli, hussein Dey Alger.
RC : 16/00-1009727 B 15 NIF : 001516100972762-NIS :001516090029600

L'Algérienne Vie
الجزائرية للحياة

BNA

Bordereau de production globale positive du 01/01/2023 au 30/04/2023 --Document généré le-- 02/05/2023

AgenceN°: 00540	Produit: Tous les produits	Code produit:

Produit	Nombre	P.Nette	C.Police	P.Commer	D.Timbre	P.Total
Assurance Voyage	58	114 271,96	12 850,00	127 121,96	2 320,00	129 441,96
Elite	9	13 500,00	0,00	13 500,00	0,00	13 500,00
Credit-Immobilier	57	3 155 447,60	0,00	3 155 447,60	0,00	3 155 447,60
Credit-Consomation	63	248 189,09	0,00	248 189,09	0,00	248 189,09
Total général	**187**	**3 531 408,65**	**12 850,00**	**3 544 258,65**	**2 320,00**	**3 546 578,65**

Algerian Gulf Life Insurance Company, SPA au capital social de 1.000.000.000 de dinars algériens, 01 Rue Tripoli, hussein Dey Alger,
RC : 16/00-1009727 B 15 NIF : 001516100972762-NIS :001516090029600

الملخص:

عملت العولمة على زيادة افنفتاح والتحرير المالي ، الأمر الذي أدى إلى تحولات عميقة في عمليات الوساطة المالية والبحث عن علاقات تكامل للرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات المالية ، وباعتبار البنوك التجارية قناة لتسويق المنتجات التأمينية من خلال تقديمها لخدمات بنكية يتطلب تأمينها لدى شركات التأمين مثل : التأمين على القروض ، التأمين على الودائع ، كما تلجأ البنوك التجارية للتأمين على ممتلكاتها وكذا التأمين على مخاطرها التشغيلية ، هذه العلاقة بين البنوك التجارية وشركات التأمين فتحت المجال لخلق تكامل بين جهودهما وتجسيد ذلك بإنشاء بنك التأمين الذي يهدف إلى تحسين الربحية وذلك عن طريق تخفيض تكاليف الخدمات مما يمكن من مواجهة المنافسة ولمسايرة هذا الإتجاه شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات شملت عدة قطاعات أهمها : القطاع البنكي والتأميني ، فكان لصدور القانون 06/04 في 20/02/2006 المعدل والمتمم للأمر 95/07 الصادر في 25/01/1995 والمتعلق بالتأمينات الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير أكثر للقطاع التأميني وفتحه أمام المنافسة وتبني إجراءات تحفيزية أخرى تخص تدعيم الأداء من خلال إمكانية عقد علاقات تكامل بين شركة التأمين من جهة والبنوك التجارية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: البنوك، شركات التأمين، التأمين البنكي، عقد التأمين، منتجات التأمين.

Abstract :

Globalization has increased openness and financial liberalization, which has led to profound transformations in financial intermediation operations and the search for complementary relationships to raise the competitive capabilities of financial institutions, and as commercial banks as a channel for marketing insurance products by providing banking services that require insurance with insurance companies such as: Loans, deposit insurance, commercial banks also resort to insurance on their properties as well as insurance for their operational risks. In the face of competition and to keep pace with this trend, Algeria embarked on adopting a set of reforms that included several sectors, the most important of which are: the banking and insurance sector. The clear efforts made by the Algerian financial authorities to further liberalize the insurance sector, open it to competition, and adopt other incentive measures related to strengthening performance through the possibility of establishing complementary relations between the insurance company on the one hand and commercial banks on the other.

Keywords: *Banks, insurance companies, bancassurance, insurance contract, insurance products.*